

الأستاذة الدكتورة ثريا التجاني أستاذة نماذج تربية عبر العالم بكلية العلوم الاجتماعية/ جامعة الجزائر 2

التخصّص: علم اجتماع التنظيم والعمل
المادّة: نماذج تنموية عبر العالم
السنة: الأولى ماستر
السنة الدراسية 2019-2020

مقدّمة:

أشار الباحث طارق لساوي في مقالاته حول النماذج التنموية الناجحة في العالم، الى أن بلداناً خارج دائرة العالم العربي، نجحت في تنفيذ خططها و تنزيل سياساتها العمومية، و الانتقال من وضع أدنى إلى آخر أعلى، فتحسن أداءها الاقتصادي و الاجتماعي و المعرفي و الإنساني، و تغير تبعاً لذلك، الواقع و المؤشرات و المعطيات بتغير السنين. و من ذلك، التجربة الصينية التي تستحق أن تكون نموذجاً تنموياً يُقتبس منه، و مما يقوي من فعالية هذا النهج أنه خاضع للتجربة ليس فقط في الصين، بل هو نفس المنهج الذي اتبعته اليابان و بلدان شرق آسيا ، و تبنته ماليزيا و أندونيسيا و فيما بعد تركيا.. نعم لكل تجربة خصوصياتها، لكن هذا لا يمنع أن المحاور الكبرى مشتركة بين مختلف هذه التجارب الدولية.

ونحن اخترنا مجموعة من النماذج للبلدان التي نجحت في التنمية، وأصبحت قوى

اقتصادية عظمى بتجاربها المحلية الخاصة بها، دون تطبيق تجارب الدول الغربية بحذافيرها، مع الاستفادة منها في الجوانب التي تماشى مع تنميتها. وترك ما يتنافى مع خصوصياتها، وأردنا بذلك أن نستفيد الجزائر من هذه التجارب الرائدة. وقد اخترنا نماذج من آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا.

الدرس الأول: النموذج التنموي السنغفوري (آسيا)

للنجاح والريادة ممكناتهما وللإخفاق والفشل مسبباتهما، فلا قمم تتربع عليها الدول دون جهود كبيرة وخطط محكمة وعزيمة ثابتة وشراكة وطنية وقيادة ملهمة، ولا سقوط للبناء إلا بمعاول الهدم وآليات التراجع والتقادم وقاطرة تسير للوراء بدلاً من التحليق في الفضاء.

تحدّث (مانو بهاسكارت)، أحد الباحثين في معهد الدراسات السياسية، عن تجربة سنغافورة بلسان من رأى وليس من سمع، فلخص النجاحات السنغافورية في إعلاء منظومة القيم واحترام العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة مع وجود قضاء وشرطة يتسمان بالعدل والإنصاف، ودعم سياسات التنوع العرقي، حيث فازت هذا الأسبوع رئيسة مسلمة برئاسة سنغافورة لتحكم بلداً لا يزيد نسبة مسلميه على 14%، واعتبر ذلك بمثابة لبنة في بنیان الاستقرار التنموي، كما أشار إلى التركيز على الابتكار وبناء الإنسان لضمان مجتمع سنغافوري متماسك. والمبهر في هذه التجربة أن إطارها الزمني لا يتجاوز ثلاثة عقود ومساحتها لا تتعدّى 720 كيلومتراً مربعاً. تخلّت ماليزيا عن تلك الجزيرة المليئة بالمستنقعات لتصبح اليوم من أقوى اقتصاديات العالم، تبنّت شعار (تعليم أفضل.. أمة أفضل.. مستقبل أفضل) وجعلته واقعاً يعيشه الفرد حتى بلغ متوسط دخله السنوي العام الماضي 64.5 ألف دولار أمريكي.

الدرس الثاني: النموذج التنموي الكوري (آسيا)

وفي التجربة الكورية، استعرض (البروفيسور سانج أوبام)، من معهد كوريا لتطوير السياسات العامة، النجاحات الكورية ولخصها في التركيز على القيم الآسيوية والتصدير والشراكات التنموية، والاستثمار الأمثل في أهم مكون من مكونات كوريا الجنوبية: الإنسان.. الإنسان.. الإنسان. ولأنه لا صوت يعلو فوق صوت النتائج والأرقام، فقد بلغ متوسط دخل الفرد الكوري 27 ألف دولار أمريكي العام الماضي بعد أن كان أقل من 100 دولار أمريكي في بداية الستينات، كما أصبحت كوريا رابع أكبر مصدر في العالم بفعل جودة تعليمها واستثمارها في رأس المال البشري.

وجاء الختام، مع التجربة التنموية الإماراتية التي استفادت من الرحلتين، لخصها ببراعة (البروفيسور عبداللطيف الشامسي)، فقدم تجربة تستحق التأمل والتحليل، ركائزها أولوية التعليم ونوعيته التي تصنع الفارق، وثورتها الحقيقية هي العنصر البشري، مؤكداً أن لكليات التقنية العليا رؤيتها في (تحقيق نسبة 100% توظيفاً لخريجها بعد أن بلغت النسبة الحالية 71%). كما قدم خارطة طريق لما سماه (رؤية الجيل الثاني من كليات التقنية) حوت 25 مبادرة استراتيجية، و320 مؤشراً للوصول إلى خريج يحمل المهارات وأدوات عصر الثورة الصناعية الرابعة، مختتماً بأن التحدي الحقيقي الآن هو كيفية التعامل مع هذه الثورة التي بسببها ستختفي وظائف وتظهر أخرى.

أما عن القواسم المشتركة بين التجارب الثلاث، فهي وجود قادة ملهمين، وشراكة واضحة بين الدولة والمواطن، وخطط ليست مرتبطة بفاعل ومفعول وتغيير حكومات، ولكنها مرتبطة بتوجهات دولة تبحث عن مكانة ريادية في الكرة الأرضية بصرف النظر عن الأشخاص المقبلين أو المغادرين، مع واقعية الأهداف والاطلاع على تجارب الآخرين والإعلاء القيمي القائم على خماسية الشفافية، والنزاهة، والعدالة، واحترام الدستور، والاعتراف بالقصور.

سؤال مهم شغل بالي خلال بحثي في هذه المادة منذ بداية تدريسي لها منذ سنوات: هل حاولنا في الجزائر الاستفادة من تجارب دولية؟ وهل كنا مخلصين في تبنيها وتوطينها وتوفير البنية التحتية التنموية لتنفيذها؟ أم ما زالت غاياتنا نبيلة ووسائلنا هزيلة؟

الدرس الثالث: النموذج التنموي الماليزي (آسيا)

أشار الباحث طارق ليسانوي في مقالاته حول النماذج التنموية الناجحة في العالم، الى أن بلداناً خارج دائرة العالم العربي، نجحت في تنفيذ خططها و تنزيل سياساتها العمومية، و الانتقال من وضع أدنى إلى آخر أعلى، فتحسن أداءها الاقتصادي و الاجتماعي و المعرفي و الإنساني، و تغير تبعاً لذلك، الواقع و المؤشرات و المعطيات بتغير السنين. و من ذلك، التجربة الصينية التي تستحق أن تكون نموذجا تنمويا يُقتبس منه، و مما يقوي من فعالية هذا النهج أنه خاضع للتجربة ليس فقط في الصين، بل هو نفس المنهج الذي اتبعته اليابان و بلدان شرق آسيا ، و تبنته ماليزيا و أندونيسيا و فيما بعد تركيا.. نعم لكل تجربة خصوصياتها، لكن هذا لا يمنع أن المحاور الكبرى مشتركة بين مختلف هذه التجارب الدولية..

و سنحاول من خلال هذا الدرس إطلاع طلبة الماستر على التجربة الماليزية في التنمية.. وفي رأينا، فإن هذه التجربة أقرب إلى شعوب العالم العربي، لأنها حاولت المواءمة و الاقتباس من القيم الإسلامية في التكافل و التضامن، و تعزيز الوحدة والانسجام بين مختلف القوميات و الأعراق..فقد كانت ماليزيا قبل نحو أربعة عقود مجتمعاً زراعياً لا يعرف سوى زراعة الأرز والمطاط وبعض النباتات والفاكهة، و اقتصاده قائم على تصدير المواد الأولية. للتحول إلى واحدة من أهم الدول المصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا، واستطاعت الانتقال من بلد فقير إلى بلد غني إذ انتقل معدل الفقر من 70٪، إلى أقل من 5٪. و إنتقل دخل الفرد السنوي من 350 دولار ليصبح في الوقت الحالي أكثر من 18000 دولار.

واستطاعت تجاوز أزمات إقتصادية خانقة، عصفت بدول جنوب شرقي آسيا في العام 1997، حيث رفضت الخضوع لوصفات و توصيات "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي" لعلاج أزمتها بل عالجت المشكلة من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز، عمل على فرض قيود مشددة على سياسة البلاد النقدية، والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية، ورفض الخضوع لوصاية المؤسسات المالية الدولية التي حاولت استغلال الأزمة لفرض شروط الإذعان على الحكومة الماليزية برئاسة الدكتور محمد مهاتير...

نبذة موجزة عن ماليزيا:

ماليزيا دولة إسلامية، تقع في جنوب شرق آسيا، مساحتها لا تتعدى 329,845 كيلومتر مربع ، يسكنها حوالي 30 مليون نسمة وتتكون من عدة جزر كما هو الحال في أغلب دول جنوب شرق آسيا، وتتكون من 13 ولاية 11 في ماليزيا الغربية واثنان في الشرقية، العاصمة "كوالالمبور"، عملتها "ريجنت"، ديانتها الإسلام، نظام الحكم ملكي، لغتها "الملاوية"...و يحدها من الشمال "مملكة تايلاندا"، وبحر الصين الجنوبي، أما من الجنوب فتحدها "أندونيسيا"، ومضيق "جوهرة" الفاصل بينها وبين "سنغافورة"، ومن الغرب مضيق "ملقا" الذي يفصل بينها وبين "أندونيسيا"، وتحدها ولاية "بورنيو" التابعة "لإندونيسيا" من الشرق، لذلك فالبلاد تقع في موقع استراتيجي، بالنسبة للملاحة البحرية، والجوية، فيما بين أوروبا والشرق الأقصى.

وتتضمن التضاريس الماليزية سلاسل جبلية تتداخل مع جبال "تايلاند" في شبه جزيرة الملايو الغربية، و يتراوح ارتفاعاتها ما بين 4000 - 1000 متر فوق سطح البحر، وتشكل السلاسل الجبلية ما يعادل 60 في المائة من مساحة ماليزيا التي تتخللها مناطق السهول والمجاري النهرية، كما تتنوع فيها الغابات والنباتات الاستوائية الطبيعية، والطقس في مجمله استوائي حار ورطب طوال العام وتسقط فيها الأمطار بنسبة عالية..

التركيبة السكانية تتكون التركيبة السكانية في ماليزيا من ثلاث عناصر رئيسية وهي:

- العنصر الملايو الذي يتركز على سواحل ماليزيا الشرقية و الغربية والغالبية العظمى تتجمع في المدن والموانئ، ويمثل هذا العنصر نسبة 60% من إجمالي السكان، وهم سكان ماليزيا الأصليون.
- العنصر الصيني وهم الوافدون من الصين الجنوبي خلال فترة الاستعمار البريطاني، ويمثلون نسبة 30% من إجمالي السكان..
- العنصر الهندي وقد جاء بهم أيضا الاستعمار البريطاني في القرن الماضي، ويمثلون نسبة 10 % من إجمالي السكان..

وقد لعبت المعطيات الجغرافية و الديموغرافية، و البنية الاقتصادية للبلد، دورا بالغ الأهمية في وضع السياسات الاقتصادية والخطط الإصلاحية طيلة العقود التي أعقبت استقلال البلاد عن المستعمرة البريطاني سنة 1957.. لذلك، فالنموذج التنموي الماليزي بني على خمس ركائز، وكان ملزما بمواجهة جملة من التحديات ...

الدرس الرابع

أهم أسس التجربة التنموية الماليزية في التطور والتنمية:

بناء الإنسان وتوسيع خياراته

الركائز والتحديات:

سعت سياسات الإصلاح في ماليزيا إلى إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني، يؤدي إلى زيادة ملحوظة ومستمرة في معدل نمو الدخل القومي، بحيث تؤدي هذه الزيادة إلى التغلب على المشاكل التي تواجهها الدولة، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد، وتوزيع عوائد النمو على مختلف فئات الشعب بقدر من التساوي، لذلك فإن التجربة الماليزية سعت إلى مواجهة جملة تحديات أهمها :

- قيام أمة موحدة يحكمها الشعور بالمصير الواحد المشترك و متحد اجتماعياً وأمنياً قوي متطور شديد الثقة بنفسه وفخور ببلده...
- بناء مجتمع ديمقراطي ناضج منتج، تسوده الأخلاق والقيم والاحترام المتبادل.
- بناء مجتمع متسامح مخلص لوطنه دون تمييز على أساس العرق أو الدين .
- بناء مجتمع علمي تقدمي، منتج للتقنية وقادر على الابتكار والإبداع والتصنيع في كافة المجالات.
- بناء مجتمع يهتم بالآخرين ويعترف بالآخر ودوره في مجتمعه، ضمان قيام مجتمع تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتسوده روح الشراكة.
- تحقيق التنمية المستدامة عبر حماية البيئة والحفاظ عليها من عوامل التلوث و الهذر.
- تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية.

. مكافحة الفقر والجهل ومحدودية الدخل وقلة فرص، و تشجيع العمل والإنتاج،
بغرض بناء مجتمع الرفاه ، ينعم أفرادهم بموارد مالية جيدة واستثمارات ومشاريع
ضخمة وفرص عمل وافرة...

و بالفعل، فإن ما يميز التجربة ماليزيا هو قدرة المجتمع على تجنب الصراعات والخلافات
بين المجموعات العرقية الثلاث الرئيسية المكونة للسكان..

فقد بنيت التجربة الماليزية فى التطور والتنمية والتقدم على خمس ركائز هى :

أولاً- تعزيز الوحدة بين فئات الشعب باختلاف دياناتهم، فتم التعايش بين الاسلام البوذية
والهندوسية...

ثانيا- خطة التنمية تأسست على البحث عن دولة مناسبة تقوم بعملية الدعم لماليزيا فى
تجربتها نحو التقدم والتنمية، وكانت هذه الدولة "اليابان" التى أصبحت من أكبر حلفاء
ماليزيا فى مشروعها نحو التنمية والتقدم و فى هذا الصدد يقول "مهاتير" : "إذا أردت أن
أصلى فسأذهب إلى مكة وإذا أردت المعرفة فسأذهب إلى اليابان"...

ثالثا- العمل على جذب الاستثمار نحو ماليزيا وتوجيه الأنظار إليها

رابعا- الحرص على إدخال التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها حتى يتم الانتقال بالبلاد
سريعا إلى مرحلة أخرى أكثر تقدما، مع تحقيق إمكانيات التواصل مع العالم الخارجى . ،
وذلك من خلال توفير مستويات عالية من التعليم والتكنولوجيا، وتعليم اللغة الإنجليزية
خامسا- محاربة الفساد والقضاء عليه، وقد رأينا فى الفترة الأخيرة كيف تعامل الشعب
الماليزي مع فساد رئيس الوزراء السابق، و هو ما دفع أغلبية الشعب إلى استدعاء "محمد
مهاتير" و التصويت عليه بأغلبية ساحقة، حتى يتصدى للفساد و فعلا استطاع الرجل فى
10 أيام و وضع حد للفساد و استرداد الأموال المنهوبة...

لذلك، فإن التجربة التنموية الماليزية تستحق المزيد من الدراسة و التحليل، لأنها بحق، من التجارب الفريدة التي يجب على الدول العربية والإسلامية الاستفادة منها، و محاكاتها لتحقيق التنمية والتقدم، و الخروج من دورة التخلف و الفقر، و هدر الموارد العمومية، و الرقي بالمواطن العربي و توسيع خياراته.. فأهم درس يمكن استخلاصه من هذه التجربة أن الحكومات الماليزية منذ الاستقلال في العام 1957 و جهة إهتمامها الى الاستثمار في الانسان الماليزي و توسيع خياراته و تنمية طاقاته وإمكاناته الفكرية، مما أهل المواطن لرد الجميل لدولته و حكومته التي قدمت له كل مستلزمات الرقي الإنساني، بحيث تم تحجيم الفقر والبطالة و الجهل و المرض...وسنحاول إن شاء الله تحليل و تفكيك بنية النموذج التنموي الماليزي، بشكل تفصيلي في مقال موالي..و الله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون ..

ملاحظة: الباحث طارق ليسانوي أكاديمي متخصص في الاقتصاد الصيني و الشرق آسيوي، أستاذ العلوم السياسية و السياسات العامة..

الدرس الخامس: التجربة التنموية الياباني(آسيا)

كانت اليابان في نهاية القرن التاسع عشر دولة غير تابعة في التنمية والفقيرة بالموارد لكنها استطاعت تصنيع نفسها بسرعة كبيرة جدا، بينما لم تكن دول أمريكا اللاتينية، الغنية بالموارد، وروسيا، قادرة على تحقيق ذلك؟ وكانت روسيا قد هزمت بسهولة من قبل اليابان في حرب عام 1904، بعد أربعين عاما من الجهود التي بذلتها من أجل تحقيق التنمية عندما يستعيد المركز عافيته من الأزمة ويعيد تأسيس الصالات التجارية والاستثمارية التي تعيد نظام التوابع إلى النظام، أو عندما يتوسع المركز بحيث يضم المناطق المنعزلة سابقا إلى النظام العالمي، فإن ذلك سيعمل على خنق التصنيع والتطور السابق لهذه المناطق أو سيعمل على وضعها في مسارات ليست واعدته وغير قادرة على إدامة نفسها بنفسها.

وبغض النظر عما حققته من تطور آنذاك، فإن القطاع الصناعي في البرازيل، والأكثر من ذلك القطاع الصناعي في الأرجنتين، قد أصبحا أكثر فأكثر تخلفا من الناحية الهيكلية، وأقل قدرة على تحقيق التصنيع المستمر وإدامة التطور الاقتصادي.

ولم يكن الكساد، الذي حدث في أواسط عقد الستينيات من القرن العشرين بالبرازيل إلا مقدمة للانهايار الذي نجم من إعادة ارتباطها بالنظام العالمي.

لكن النموذج التابع قضى نهائيا على هذه القوة، وذلك بسبب:

- 1- اللجوء إلى قروض خارجية غير ضرورية، مقيدة بسلع الرأسمالية والتكنولوجيا الأجنبية (التي تحدد نقل الاستثمارات) وتتحول إلى عوامل محلية محبطة
- 2- قبول الشركات عبر الوطنية التي تجذبها السوق الواعدة.

لقد تبنت اليابان سياسة اقتصادية مشابهة لتلك التي تبنتها ألمانيا وذلك من حيث:

- 1- قيام الدولة باستثمارات مباشرة في مشاريع البنية التحتية وفي مشاريع الإنتاج الصناعي.

2- سياسة المشتريات الحكومية من الصناعات المحلية، وتقديم المساعدات إلى الشركات الخاصة في البلاد.

3- اعتماد الحماية المعتدلة في الاستيرادات.

4- إعاقة الاستثمارات الأجنبية.

5- قيام المصارف الوطنية بتمويل الإنتاج، بفوائد قليلة، إضافة إلى مساهمتها بأسهم رأسمال الشركات.

6- تقليد المؤسسات والأنظمة ومعاهد البحوث والدراسات على وفق النموذج الألماني

7- التأكيد على الارتقاء بمستوى القوة العسكرية، إذ أنه يعد من التوصيات الأساسية الملزمة للقطاع الصناعي، وخلق فرص عمل مباشرة في القوات المسلحة.

هذه هي الأسس التي استندت عليها التنمية اليابانية منذ عام 1868|1869 والتي تسمى بـ (ثورة أو إصلاحات مييجي Meiji) غير إن هناك بعض المؤشرات الدالة على التنمية كانت قد ظهرت قبل هذه الثورة، في عهد توكوغلوا ، ولكن بتحفظ أكبر اعتبارا من عام 1850.

إن تعاريف الاستيراد، التي يعتبرها الكثيرون بمثابة الأساس لمناقشة نظام الحماية، لم تعد تشكل الصيغة الأكثر أهمية بالنسبة لهذا النظام، لقد تضرر التصنيع ولكنه لم يتوقف عن النمو، وذلك رغم غياب تعاريف الحماية المفروضة من قبل القوى الغربية بوساطة معاهدات وقعت قسرا تحت تهديد قصف الأسطول الأمريكي (عام 1854).

ولم تتمكن اليابان من استعادة إستقلالها في إصدار التعريفات إلا بعد عام 1890، وقد إكتمل هذا الإستقلال في عام 1911. إن الحماية التجارية عن طريق التعريف لا تكون ضرورية إلا إذا كان إنخفاض قيمة سعر التحويل، يعمل على تعويضها في البلدان التي تكون صادراتها قليلة على الرغم من الأضرار التي تلحقها بعملية التبادل التجاري. وإن القيود غير التعريفية تضع الصناعة المحلية بعيدا عن المنافسين الأجانب المتقدمين، بغض النظر عن السعر التحويلي إن هذا جميعه موجود في اليابان، إضافة إلى القيود الثقافية والعادات المختلفة والنفور من النزعة الإستهلاكية.

إن الأساس في الموضوع هو منع الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الهيمنة على السوق المحلية، هذه الهيمنة التي أصبحت شديدة الوطأة على العديد من البلدان أبان القرن العشرين، وفي هذا الخصوص لا أحد يستطيع ان يتفوق على اليابان وذلك بفضل.

1-الوطنية النقية، التي خلقت صعوبات للشركات الأجنبية التي كانت تغامر بالعمل في اليابان.

2-القيود الثقافية والأيدولوجية.

3-غياب الموارد المعدنية ومنتجات المناطق المدارية التي تفضلها القوى الصناعية والتجارية والمالية.

4-تبنى النهج المستقبل والسياسة الإقتصادية الوطنية أمام النزاعات القائمة بين القوى المهيمنة.

الدولة والصناعة الوطنية

قامت اليابان بإنجاز التطورات الصناعية التي كانت فيها الدولة هي المحرك الأول، وفيما يأتي أهم العوامل التي أدت إلى هذه التطورات:

1- تراكم رأس المال:

لقد قاوم صناعيو القطاع الخاص، في بداية عهد مييجي، الإستثمار في الصناعة الحديثة وذلك لجهلهم بالتكنولوجيا الصناعية، إذ كانوا يتصورونها تحتوي على مخاطر كثيرة، وتتطلب رؤوس أموال كبيرة لا تتوافر لديهم، ولذلك كانوا يدخرون أموالهم أو يوظفونها في الأنشطة ذات الصلة بالتجارة الخارجية، وعليه فإن هؤلاء لم يستثمروا أموالهم إلا في الصناعة الخفية، ولغرض جعل الإستثمارات الوطنية التي يقوم بها القطاع الخاص إستثمارات مربحة ومضمونة، قامت الدولة بإنتهاج الأساليب الثلاثة الآتية:

أ- إدارة مشاريع صناعية رائدة والقيام بالإستثمارات المباشرة فيها، بحيث أثبتت إن هذه المشاريع كانت مربحة ويمكن القيام بها.

ب- تقديم الإعانات إلى قطاع الصناعة الثقيلة والصناعات الأخرى، وإلى قطاع بناء السكك الحديد والملاحة، ضامنة بذلك أرباحا مساوية لتلك التي كانت تحصل عليها في الزراعة وفي التجارة.

ج- التشجيع على تكوين نظام المصارف الوطنية، بما فيها مصاريف الإقراض الصناعي التي كانت تمنح قروضا طويلة الأجل وبفوائد منخفضة.

2- إعانات الدولة وإستثمارها المباشر:

لقد كان المشاريع الصناعية الرائدة هي السائدة في السنوات العشر الأولى التي أعقبت ثورة ميحي، وكانت الإعانات قد مارست دورا كبيرا في المدة الواقعة بين عامي 1880 و 1890، وقد وجب على الدولة أن تشرع بشكل مباشر في إنشاء خطوط السكك الحديد الرئيسية، التي يقدم أفراد القطاع الخاص على الإستثمار فيها، على الرغم من ضمان ربح لا يقل في حده الأدنى عن 7% من رأس المال المستثمر، وبعد عام 1874، أدى النجاح الذي حققته مشاريع السكك الحديد الحكومية إلى زيادة قدرة الدولة على تقديم إعانات كافية للتمويل في هذه المجال، وفي عام 1892، أنشأت اليابان 3000 كم من الخطوط السكك الحديد، بحيث كانت 900 كم منها تعود إلى الدولة.

ولقد انتقلت الإستثمارات الحكومية المباشرة إلى قطاعات أخرى، كالمناجم الكبيرة ذات المكائن الحديثة مثل الحديد، والرصاص، الذهب، الفضة، والنحاس وكان الجزء الأكبر ينجز من قبل شركة حكومية واحدة للتعدين.

وكانت الحكومة تمتلك ثلاث اكبر شركات الغزل في البلاد، وبدأت الحكومة بتقديم الإعانات إلى الشركات الخاصة في هذا القطاع، فقد إشترت مكائن من إنكلترا، وباعتها بشروط مناسبة للصناعيين من القطاع الخاص، ومنحت آخرين قروضا طويلة الأجل.

تركيز التنمية

يثبت تاريخ اليابان أن الرابطة الروحية وما يتبعها من تلاحم وتماسك إجتماعي على النطاق الوطني، تعد من الأمور الأساسية في انتهاج طريق الإستقلال الذاتي، فبدون هذا الإستقلال تصبح الدولة طرفية حتما، وعرضة للإستغلال الذي تسعى إلى تحقيقه المراكز الإقتصادية العالمية أو الإقتصاد العالمي، إن الخطوة الأولى للوصول إلى مرتبة المركز تتمثل في التخلي عن مرتبة الطرف، وإن الأساس في تحقيق ذلك يتمثل في الإعداد الثقافي، كما تعمل على تجسيده اليابان، ردت على تحدي الإنفتاح غير التلقائي بـ:

1- تحجيمه إلى أدنى حد ممكن.

2- إستيعاب التقنيات، مع إعطاء عدد قليل جدا من الإمتيازات للمراكز، وذلك لأغراض الرقي الصناعي والعسكري.

3- استغلال النزاعات بين الدول المراكز.

وكانت الصين، على الرغم من الجهود التي بذلتها من أجل أن تصبح دولة صناعية قد أخفقت لسببين هما:

1- تدخل القوى الغربية في شؤونها الداخلية.

2- تفكيك الدولة.

ولولا الدولة:

1- لما تمكنت اليابان من منع رؤوس الأموال الأجنبية من السيطرة على الصناعة.

2- ولما استطاعت تنظيم تنمية القوى الإنتاجية الوطنية.

طريق التنمية

يمكن أن نخرج بدروس التالية من الحقائق التي تم عرضها فيما سبق كما يأتي:

- 1- هناك نموذج واحد فقط للتنمية.
- 2- ويتميز هذا النموذج بأسبعية العوامل الروحية والأخلاقية.
- 3- فبدون هذه العوامل، لا يمكن تحقيق إنسجام وترابط النسيج الإجماعي، الذي تتجم عنه عملية التنمية.
- 4- إن هذا النموذج يفترض وجود نخبة مبدعة، متعلمة، ومعلمة على رأس الدولة.
- 5- وهذه النخبة هي التي تقود الدولة وفق ستراتيبيتها الخاصة، بحيث لا تتبع القوى الخارجية ولا تسمح لها بالسيطرة على أسواق البلاد.
- 6- إن الدولة تخدم المجتمع وتقود تطوره وتعمل على دعم مصالح كافة الطبقات الاجتماعية.
- 7- يكون الاقتصاد موجهًا وفي الوقت نفسه يسمح للمصالح بتوجيهه وقيادة الشركات.
- 8- إن هذا التوازن غير موجود في البلدان الطرفية التي تكون مقبلة على تفكك هيكلها بالكامل.

معوقات التنمية

- 1- التركيز: سيطرة الشركات عبر الوطنية على الدول
- إن الاتجاه التنافسي يولد نقيضه، أي تركيز الاقتصاد، لذلك ينبغي إنقاذ اقتصاد السوق من نفسه إذا ما أريد الدفاع عن بعض منه، لقد كانت التنمية الصناعية في إنكلترا أكثر بطنًا من مثيلتها في ألمانيا، وكان التركيز الكبير واحدًا من أسباب ذلك، وضمنه التركيز في الميدان الزراعي، بينما كانت التنمية الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية هي الأسرع ومصحوبة بـ:

- 1- أجور عالية ناشئة عن العلاقات (الأرض - الإنسان).
- 2- توزيع واسع للأراضي.
- 3- الهجرة.

وعجلت اليابان من نموها بعد الحرب العالمية الثانية عندما قامت بتنفيذ الإصلاح الزراعي، وتمكنت كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا التي لم تتمكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية، من السيطرة قليلا على التركيز، بواسطة قوانين مكافحة الاحتكار.

2-العولمة

أن سكان البلدان شبه الأطراف هم من المهمشين، ذلك لأن الهدف الرئيس من اهتمام أصحاب التركيز المتمركزين في البلدان المراكز، هو وصولهم، عن طريق حق الامتياز، إلى المواد الأولية في البلدان الأطراف بسعر بخس، إن البلدان الأطراف تعاني من تدمير شامل ويتم دفع سكانها إلى ظروف اجتماعية، وسياسية واقتصادية أسوأ من الظروف التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر، كما أن تفكيك الدولة وإضعافها يعنيان وجود بلدان كاملة لا تستطيع الدفاع عن نفسها، بينما يكون المنفذون فيها تابعين للبلدان المراكز.

المظهر الخادع للتنمية التابعة

أن التبعية تتناقض مع التنمية، غير أن العديد من الكتاب يستخدمون مفاهيم متناقضة فيقولون : التنمية التابعة، وهم يحاولون تخليص التبعية من ارتباطها بالامبريالية، من خلال فبركتهم لإحدى الايديولوجيات الرامية لقبول السيطرة وإخراج الأموال من البلدان (شبه) الطرفية من قبل المراكز العالمية، واعتبار ذلك من الأمور الايجابية، ويعملون أيضا على إخفاء حقيقة التبعية التي تعمل على تمزيق البلدان الطرفية، لأن هذه التبعية عندما تبدأ في بلد ما، فإن نطاقها يزداد اتساعا في كافة المجالات.

الدرس السادس: النموذج التنموي الياباني

بعض مظاهر التجربة اليابانية المعاصرة:

من المفيد كثيراً تأمل التجربة التنموية اليابانية، سواء من موقع الباحث المهتم بالشأن الياباني وخاصة في مجال التطور التكنولوجي، أم من موقع «شاهد العيان» المباشر من خلال تجربة للعيش. وقد خبرْتُ شخصياً الأمرين معاً عبر الزمن في ما تيسر لنا من فرص. وتمكنا من استخلاص عدد من الحقائق الرئيسة تمثل نوعاً من تلخيص التجربة اليابانية المعاصرة والتي يمكن أن نوجز أهمها في ما يأتي.

أولاً: التغرّب شبه الكامل للمجتمع من خلال تجربة التحديث التنموي على النمط الغربي:

وخاصة لدى لأجيال الجديدة، من حيث «تبيع» الهوية اليابانية إلى حد كبير. وكما قال لي أحد الشباب في بعض ضواحي مدينة «كاما كورا»: إنه لم يعد هناك ياباني في اليابان سوى المطبخ – نحن فقط نطبخ بالطريقة اليابانية وما عدا ذلك فهو أميركي وغربي. وتتمثل الظاهرة المذكورة فيما:

1. تضاؤل مركز القيم الجماعية التقليدية في العلاقات الاجتماعية اليومية، وإن لم يحدث التدهور بالقدر نفسه في منظومة الأعمال business system ربما لارتباط ذلك بنظام العمل الصارم في المؤسسات الإنتاجية.

2. انحدار مكانة العائلة نسبياً في منظومة التنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة، وكوحدة اجتماعية مركزية.

3. بروز ظاهرة «مجتمع الاستهلاك» للجيل الجديد، ولكن هذا الإنفاق لا يزيد بالمعدلات التي تأملها أميركا لتحفيز الطلب على الاستيراد.

ثانياً: إن العلاقة بأميركا سلاح ذو حدين: فإن احتلال أميركا لليابان عقب هزيمتها في الحرب وفرض معاهدة سلام مذلة عليها، قد سمح لليابان ببناء قاعدة اقتصادية قوية انطلاقاً من تكريس كل الموارد للصناعات المدنية و«تلاشي» الإنفاق العسكري خلال ربع القرن التالي للحرب.

ولكن من جهة ثانية فإن تجربة اليابان في العلاقة الخاصة بأميركا أسفرت - كما يقال - عن «علاق اقتصادي وقزم سياسي». إن الخضوع الزائد لأميركا سياسياً وعسكرياً، ولو تحت مظلة الإنجاز الاقتصادي ومظلة فتح السوق الأميركية أمام السلع والاستثمارات اليابانية - أفرز شعوراً يابانياً بنوع من المهانة القومية. شعور غير ظاهر ولكنه يعتمل تحت السطح وبين ثنايا الصدور، وربما يؤدي إلى ردّ فعل ما في المستقبل.

ثالثاً: إن في التجربة اليابانية ميزة هامة، من وجهة النظر الاجتماعية، بالمقارنة مع أميركا وأوروبا الغربية، فالدولة ما تزال تلعب دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية، حيث هناك نوع من الاستمرارية لنموذج دولة الرفاه المنقرضة في أميركا وأوروبا، خاصة من خلال خدمات صحية عالية المستوى ونظام فعال للتأمين الصحي، وأشغال عامة مرتفعة الوتيرة public works. ولكن في المقابل، جهاز الدولة ذو وزن ثقيل في الاقتصاد والإدارة مع تباطؤ إيقاع الحركة لدى جهاز الإدارة العامة مما يفرض ضرورة «إعادة الهيكلة» من قبيل تقليص عدد الوزارات، ودمجها، وتفعيل التنسيق بينها. الهوية القومية اليابانية فرضت نفسها على نظام الأعمال والإدارة هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن علامات الركود النسبي التي ألقت بظلالها في عقد التسعينيات ومطلع الألفية الجديدة قد أدت إلى نتائج ما تزال بعض آثارها باقية بدرجات متفاوتة نذكر منها:

- تباطؤ نموّ (وربما في بعض القطاعات والأحيان «خفض») النفقات الاجتماعية العامة وخاصة مساهمة الحكومة في النظام الصحي القومي.

- ارتفاع معدل البطالة، وتوازن الحكومة ذلك الارتفاع عن طريق دفع «الأشغال العامة، كما أشرنا. ورغم أن معدل البطالة ما يزال منخفضاً بالمعايير العالمية وبالمقارنة مع الدول الصناعية الأخرى، إلا أن آثاره الاجتماعية - وخاصة في فترة ذروة الركود - كانت شديدة الوطء، نظراً لارتفاع وتيرة الاستغناء عن العمالة في الأجل القصير والمتوسط، ونظراً لتركز عملية الاستغناء (تحت مظلة «إعادة الهيكلة» «على كبار السن من أرباب العائلات، لتقليل مخصص الأجور في موازنات الأعمال.

رابعاً: «النظام بدلاً من المجتمع»، وتفسير ذلك نشير إلى بعدين:

أ- تقدم وتفوق «النظام الياباني Japanese system»، والذي وضع في مجال العمل عقب الحرب العالمية الثانية، وأصبح نموذجاً يحتذى للدقة والموثوقية مما جعل الأفراد

يعتمدون عليه اعتماداً تاماً في تسيير حياتهم الشخصية والعائلية وعلاقاتهم الاجتماعية. ولكن ذلك أدى تدريجياً، إلى نوع من إحلال «النظام محل «المجتمع» أي محلّ قيم المجتمع الأصلية ذات الطابع الجماعي والقائمة على التشارك والتراحم... إلخ.

ب - التغير الاجتماعي ذو الطابع «الدراماتيكي» العاصف الذي ألمّ ويلمّ بالمجتمع الياباني بسرعة شديدة تآكل الأخضر واليابس في المنظومة التقليدية للمجتمع.

خامساً: تظهر في اليابان، كما في سائر الدول الصناعية لكن ربما بدرجة أعلى، تلك الظاهرة المعروفة في علم الديموغرافيا بهرم أو شيخوخة السكان، حيث تتزايد نسبة كبار السن و«المعمّرين» إلى إجمالي حجم السكان. وهذه فئة تستقطع نصيباً عالياً من الإنفاق العام، وتستهلك نصيباً مرتفعاً نسبياً مما تم ادخاره سواء الادخار الشخصي أو الادخار العام (من خلال نظام التأمين القومي) بينما لا تساهم بطبيعة الحال في قوة العمل. وقد بدأت الدولة بالفعل منذ عقدين تقريباً في خفض مساهماتها ولو بنسب طفيفة في بعض الأنظمة الموجهة لرعاية كبار السن.

سادساً: إن عدم التكافؤ في العلاقة السياسية بين اليابان وأميركا سمح للأميركيين بالحصول على معلومات وفيرة عن الاقتصاد الياباني وخاصة من حيث أسرار نظام الابتكار الياباني، ونظام العمل في الشركات أكثر مما يحصل عليه اليابانيون من أميركا، من خلال البحوث المشتركة بين أفراد الهيئة العلمية والبحثية بين الطرفين منذ الثمانينيات. وقد أسهم ذلك في إحداث «ثغرة انكشاف» للاقتصاد الياباني، وأسهم بالتالي في إحداث التفوق التدريجي للأميركيين على اليابانيين في سباق الميزة التنافسية، مع حلول عقد التسعينيات، أو تآكل الميزة التنافسية اليابانية تدريجياً.

سابعاً: من السمات المتأصلة في التجربة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، التي أسفرت عن نفسها في مرحلة «ما بعد الاقتصاد الفقاعي»، أي منذ أوائل التسعينيات، هي الهشاشة المالية financial fragility وخاصة ضعف النظام المصرفي، والتوسع في القروض السهلة التي تحولت إلى قروض رديئة، وخاصة مع اتباع «سياسة خفض سعر الفائدة في التطور التكنولوجي والابتكاري.

ونلخص أبرز معالم هذه التجربة في النقاط الآتية: (1) فهمت اليابان، منذ بدء التنمية السريعة في الخمسينيات سرّ التقدم الاقتصادي الرأسمالي، وهو العمل على كسب ميزة إضافية ضد المنافسين الآخرين Rivals أي تحقيق ميزة إضافية في سباق المنافسة بين المنشآت المنتمة لعدة دول - وهذه هي «الميزة التنافسية».

ولذلك فهم التطور الاقتصادي الياباني على أنه تطور evolution على مدارج النمو الصناعي، بركوب موجة التطور الصناعي درجة درجة، والارتفاع عليها من خلال تحقيق «ابتكارات» متواصلة. ولذلك تفوقت اليابان في المنسوجات وآلات تصنيعها في الخمسينيات، ثم في الالكترونيات الاستهلاكية (في الستينيات) ثم في أشباه الموصلات والدوائر المتكاملة في السبعينيات وأوائل الثمانينيات - ومعها السيارات، والهندسة الكهربائية (صناعة الأجهزة الكهربائية) والصلب وبناء السفن - وصناعة آلات الورش. إن تأسيس ميزة تنافسية ومواصلة تنميتها، بالابتكار المتصل، هو سر التقدم الاقتصادي الياباني.

(2) عرفت اليابان أن تحقيق التفوق الاقتصادي المقارن على المنافسين يتطلب بناء استراتيجية للصمود ثم النجاح في التنافس (استراتيجية تنافسية)، ومن أهم أدواتها سياسة أو مجموعة سياسات خاصة مرتبطة بالتجارة والصناعة، واعتمد ذلك، كما أشرنا آنفاً على ما يلي:

أ. السياسة العامة Public Policy التي تولت صياغتها والاشراف على تطبيقها والمساهمة في تنفيذها عدد من الأجهزة الحكومية الرئيسية في مقدمتها: وزارة التجارة والصناعة الدولية ميتي (MITI) والتي لعبت دوراً ارشادياً رئيسياً في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، من خلال ممارسة الارشاد - القيادي (إذ صح هذا التعبير guidance) (إزاء بقية أجهزة الدولة وإزاء قطاع الأعمال، وخاصة من خلال توجهات تطوير المنتج وتطوير العمليات الانتاجية، والدعم المالي الحكومي، والتوزيع القطاعي للتمويل المصرفي، وفتح قنوات التصدير والتسويق، والتفاوض مع الحكومات الاجنبية حول التجارة والاستثمار وخاصة في أميركا. ويلاحظ أن دور «ميتي» حالياً ينحصر بدرجة عالية في كونها «مجمع المعلومات» حول التجارة والصناعة اليابانية والدولية - وتمارس تأثيرها على الحكومة والشركات اعتماداً على هذه الميزة.

وهناك أيضاً وكالة العلم والتكنولوجيا STA ووزارة التعليم والثقافة والشباب والرياضة، من خلال علاقتها التشريعية بالجامعات، إلى غير ذلك.

وهناك أداة أخرى لممارسة نفوذ «ميتي» (بالمشاركة أحياناً مع STA) وهي إقامة - ثم الاشراف على - مراكز للتفوق التكنولوجي. فهناك «وكالة العلم والتكنولوجيا - الصناعية» التابعة لـ«ميتي» والتي تشرف على مراكز أو معامل البحوث القومية National Research Laboratories، وخاصة في مدينة العلوم - تسوكوبا - أما STA فتشرف على مراكز البحث العلمي في قطاعات العلم الأساسية Basic Science وخاصة الطاقة النووية والشمسية... إلخ. إن صياغة السياسة العامة، بتوجهاتها، وأدواتها التنظيمية، لتحقيق الاستراتيجية التنافسية بالمعنى الذي ذكرناه - هو الجناح الأول.

ب - بناء قدرات تكنولوجية لدى قطاع الأعمال، من خلال: مرافق للبحث والتطوير في الشركات Corporate R & D ، وتشجيع التعلم من خلال الممارسة وطريقة المحاولة والخطأ Trial & Error وتشجيع المنشآت الصغيرة كثيفة البحث والتطوير، وذات النشاط في الاختراع invention والتي تقوم بترخيص اختراعاتها للمنشآت الكبيرة لقاء جني ثمره اختراعها بفعل نظام التملك appropriation ، وتقوم الشركات الكبيرة بتحويل الاختراع إلى ابتكارات من خلال تجيير الاختراع والابتكار ونقله أو نشره إلى المستخدم النهائي. Diffusion. وبناء على هذين الجناحين، قام ما سماه فريق من الباحثين في التكنولوجيا ببناء تصور مفهومي لنظام وطني للابتكار أو -ربما بتعبير أعم ولعله أحسن: المنظومة الوطنية للابتكار.

إن منظومة الابتكار الوطنية بهذا المعنى هي تجسيد لمقولة المفكر الاقتصادي، وأشهر من نظر للميزة التنافسية (وإن لم يكن أقدروهم أو أهمهم) مايكل بورتر، صاحب كتاب Comparative Advantage of Nations وفحوى هذه المقولة أن كسب المنشآت لميزة تنافسية على الصعيد الدولي يعتمد على بناء قاعدة قومية تسمح بتطوير قطاعات في الداخل تملك الدولة فيها ميزة تنافسية بالمعنى الكامل لمصادر هذه الميزة والتي لم تعد تقتصر - كما كان عليه الحال في نظرية الميزة المقارنة - على معطيات عوامل الانتاج، بل تشمل عوامل أخرى: الطلب وهيكل السوق وسياسة الحكومة والبيئة الدولية بها .

إن أميركا فهمت قواعد اللعبة التي سبق أن طبقتها اليابان من النقطتين السابقتين (فهم سر التقدم الاقتصادي كتطور على مقياس Scale التنافس بين المنشآت في مختلف الدول + بناء قاعدة قومية للتقدم التكنولوجي من خلال السياسة العامة ومرافق ونشاط الشركات). إذ تمثلان أهمية دور الدولة في التجربة اليابانية؛ وهذا أمر بالغ الأهمية يضع تجربة اليابان على المحك، ويبطل بعض المزاعم حول امكانية التقدم من دون دور فعال، قومي وقوي للدولة. وبالمناسبة فقد تكرر ذلك (أي دور الدولة) في تجارب دول شرق آسيا التي تلت اليابان late comers وخاصة الصين ودول في الشرق الأقصى ثم جنوب شرق آسيا.

(3) إن الهوية القومية اليابانية فرضت نفسها على نظام الأعمال والادارة في فترة تقدم الميزة التنافسية (من الخمسينيات إلى نهاية الثمانينيات) بحيث نشأ ما أسماه بعض الباحثين «فن الادارة اليابانية». وانتشر هوس تمجيد اليابان Japano Phobia ، كما تمثل في كتاب «إزرا باوند) اليابان - الدولة رقم 1) في مطلع الثمانينيات. وذلك رغم ما يحدث من تمييع وطمس للهوية اليابانية حالياً بفعل تسارع عملية «التغريب» والأمركة.

(4) تتمثل العبقرية اليابانية في اكتساب المصدر الكامن الرئيسي ميزة التنافسية وهو العمل ثم العمل، سواء بالمعنى الاقتصادي العام labor أو بالمعنى التقني الضيق: (الشغل) work أي بذل الجهد. إنه من خلال العمل الابتكاري وبذل الجهد (بذل الجهد بوتيرة متسارعة ولوقت ممتد على مستوى حياة الشخص والمنشأة) تحقق التطور الياباني على مقياس «دورة حياة الصناعة» حيث ركبت في بادئ الأمر صناعات ناضجة Mature في الخمسينيات، وخاصة المنسوجات والملابس، ولكن طورت فيها وفي آلتها، انطلاقاً من عملية التقليد حتى وصلت الى وضع بصمتها الخاصة بالتجديد وحققت موقعها الخاص في المنافسة الدولية - ثم انتقلت في الستينيات والسبعينيات الى صناعات بازغة ونامية وخاصة السيارات والدوائر المتكاملة والأجهزة الكهربائية - ومن خلال الابتكار تمكنت من تحقيق مكاسب عالية، وذلك من باطن «جني ثمرة ريع احتكار القلة»، كما يقول دعاة «نظرية السياسة الاستراتيجية في التجارة.»

(5) يتبقى من إجابيات التقدم الاقتصادي الياباني أمران:

أ- ارتفاع الميل للاذخار: إذ يدخر الفرد من دخله الشخصي في قنوات متعددة (ودائع مصرفية، ودائع توفير البريد، مشاركة في محافظ شركات استثمار الأموال... الخ).

ب - الموازنة بين الشغل work وبين قضاء وقت الفراغ leisure أو الترويح، وخاصة في السنوات الأخيرة. فبقدر ما أن الشغل مقدس، فإن الإجازة مقدسة أحياناً بقضائها إما في داخل اليابان وإما خارجها.

من الازدهار إلى الأزمة:

ألّمت بالاقتصاد الياباني في النصف الثاني من التسعينيات وأوائل الألفية، أزمة ركودية مع انتشار وتغلغل الظواهر المصاحبة لما يسمى بالاقتصاد الفقاعي، بفعل تعاظم الأنشطة الهامشية بعيداً عن عملية التعميق التكنولوجي المتواصل وامتداد ظله الابتكاري والإبداعي. وقد بقيت بعض علامات هذه الأزمة باقية حتى الآن.

وأما عن أسباب الأزمة فتنفق معظم التحليلات على أنها تتمثل في انخفاض مستوى الطلب الاستهلاكي والاستثماري. ويميل بعض الباحثين إلى التركيز على نقص الإنفاق الاستثماري بالذات.

وقد اتجهت الحكومة بالفعل آنئذ إلى ترجيح المدخل المركب للطلب (الاستهلاكي والاستثماري). المدخل «الكينزي» وما بعد «الكينزي»، ولذلك ركزت على حقن القطاعين الانتاجي والاستهلاكي بالإنفاق الحكومي من خلال التوسع في مشروعات الأشغال العامة، ودعم البنوك ذات «القروض الرديئة»، ومواصلة تعزيز النفقات الاجتماعية وخاصة في مجال التعليم.

وإننا في الحقيقة لا نستبعد هذا السبب (أي انخفاض مستوى الطلب) ولكننا نراه السبب الظاهر فقط، أما السبب الكامن فهو تآكل التنافسية اليابانية التي قام عليها التقدم الاقتصادي - التكنولوجي، وذلك في مواجهة الشركات الأميركية بالتحديد.

إن تآكل التنافسية يؤدي إلى مزيج من الأثر الموضوعي والأثر النفسي. ويتمثل الأثر الموضوعي في نقص مستوى الربحية التي تجنيها الشركات - أو التي تعودت أن تجنيها - من ربيع احتكار القلة في الصناعات التي أخذت تمر بدورة المنتج في السبعينيات إلى الثمانينيات ومطلع التسعينيات (إذا استعرنا تعبيرات نموذج دورة حياة الصناعة والمنتج industry life -cycle Model).

وأما الأثر الآخر، الأثر النفسي (= السيكولوجي) فيتمثل في نوع من الشعور بنقص «الدافعية» ومن ثم الحركية على مستوى إدارات الشركات وقيادات أو رؤساء العمال وقيادات العمل مما يؤدي إلى نقص مستوى الطاقة الانتاجية المستغلة.

ويرجع تآكل التنافسية - إذا استخدمنا أيضاً تعبيرات «دورة الحياة» - إلى أنّ الصناعات الرئيسية والتي اعتمدت عليها اليابان في بناء ميزتها التنافسية، أصبحت منذ أوائل التسعينيات تمر بدورة النضج أو الكهولة حيث تضيق فرص تمييز المنتجات أو التنوع diversity أي تضيق فرص الابتكار التكنولوجي، ويقل الطلب عليها وترتفع التكلفة... ومن ثم ينخفض مستوى الربحية.

أما أميركا فهتمت قواعد اللعبة التي سبق أن طبقتها اليابان، فركبت - وخاصة في عهد كلينتون - موجة الصناعات النامية الجديدة، وهي صناعات التكنولوجيا العالية أو «الهاي تك» - وخاصة تكنولوجيا المعلومات (الانترنت، والتجارة الالكترونية، واستخدام التكنولوجيا المعلوماتية في قطاعات الخدمات خاصة الاتصالات والتعليم وفي قطاعات الانتاج أيضاً خاصة الحاسبات) ثم التكنولوجيا الحيوية - وخاصة تطبيقاتها الدوائية، بالإضافة إلى التكنولوجيا الخضراء.

وقد تأخرت اليابان فتخلفت عن الركب الأميركي بمسافة يقدرها الباحثون تقديرات شتى، ولذا تحاول اليابان بمختلف السبل الآن أن تحقق «اللاحق» - اللاحق بأفاق الصناعات النامية ذات الامكانية التنافسية الأعلى، وهو ما يمكن أن نسميه باللاحق الثالث، إذ يسبقه لحاقان: لحاق «الميجي»، وأواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، ولحاق ما بعد الحرب العالمية الثانية (مرحلة التنمية السريعة حتى مطلع السبعينيات).

إن أزمة الركود ومحاولة معالجتها بالإفناق العام، تلخصها مقولة يمكن أن أصوغها على النحو التالي: حلول كينز محل شومبيتر. الذي كان (رائد نظرية الابتكار في النموذج النظري للتقدم الرأسمالي في الثلاثينيات والأربعينيات) يمثل علم الفكر الاقتصادي الياباني البارز في السبعينيات والثمانينيات؛ ولكن منذ أخذ شبح الركود يخيم على اليابان، أصبح كينز (داعية الإفناق العام لعلاج الركود والبطالة هو سيد الموقف. وأصبح تحفيز الاستثمار

الخاص بالذات هو المطلب الحقيقي لتحفيز الاقتصاد ككل) اقتفاءً لأثر أتباع كينز-Post Keynesians مثل هارود - دومار. من الازدهار إلى الأزمة إذن، ثم معاودة التعافي

خلال السنوات الأخيرة. مسيرة ثرية بالخبرات الثمينة وبالدروس المستفادة، فكيف يمكن أن يفيد منها العرب؟

ملاحظة: أستاذ في معهد التخطيط القومي - القاهرة

الدرس السابع: تجربة جنوب افريقيا في التنمية (إفريقيا)

مظاهر التنمية في جنوب افريقيا

يشير مفهوم التنمية إلى سلسلة من الإجراءات التي تشمل جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والأيدولوجية، وهي مجموعة من العمليات التي يحاول من خلالها الإنسان تحليل التطورات، والتغيرات التي تواجه مجتمع ما، لفهم المشكلات إن وجدت وتصحيح مسارها بما يتناسب مع المجتمع وتطلعات أفرادهِ. تعتبر التنمية عملية تطور شاملة في مجالات حياتية مختلفة تهدف إلى تحسين أوضاع المجتمعات الإنسانية حتى يحقق مستوى من الرفاهية بما يتناسب مع احتياجاته، وإمكانياته الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

لمحة موجزة عن دولة جنوب أفريقيا:

تعدّ دولة جنوب أفريقيا من أهم وأكبر الدول الإفريقية، وتقع في أقصى جنوب القارة الإفريقية، ويعود معظم سكانها إلى أصول أوروبية، كما تعتبر دولة جنوب أفريقيا من أكثر الدول تنوعاً من حيث طبيعة السكان. عايشت دولة جنوب أفريقيا منذ القدم العديد من الصراعات العرقية والعنصرية، ويعود ذلك إلى طبيعة تركيبة السكان، وبدأ القضاء على هذا الصراع عام 1990م لتتطوّر رحلتها نحو تحقيق التنمية .

إمكانيات التنمية في جنوب أفريقيا:

تمتلك دولة جنوب أفريقيا كافة الإمكانيات البشرية، والطبيعية التي تؤهلها لتحقيق التنمية اللازمة، ومن أهم هذه الإمكانيات:

المساحة: حيث تحتل دولة جنوب أفريقيا المركز الخامس والعشرين عالمياً كأكبر دولة في العالم، كما تمتلك تضاريس طبيعية جعلت منها محط أنظار للسياح، مما أدى إلى ارتفاع مستواها الاقتصادي، ومن هذه التضاريس، الهضاب، والأنهار، كما تمتلك جنوب أفريقيا أهم سلسلة جبلية في العالم سلسلة جبال دراكنزبر.

المناخ: يتميز مناخ جنوب أفريقيا بالاعتدال، فيتنوع مناخها بتنوع الفصول، ماطراً بارداً شتاءً، ودافئاً حاراً خلال الصيف .

الاقتصاد: تعددت الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بدولة جنوب أفريقيا، ومن أهمها الزراعة، حيث تعتبر جنوب أفريقيا المصدر الأول للعديد من السلع الغذائية للدول المجاورة لها، إضافة إلى أنها تشتهر بإنتاج الذهب.

مظاهر التنمية في جنوب أفريقيا:

تعتبر جمهورية جنوب أفريقيا الأقوى اقتصادياً مقارنة مع الدول الإفريقية الأخرى، وهذا ما يجعل الجانب التنموي فيها أكثر تقدماً من غيرها من الدول الإفريقية، ومن أهم مظاهر التنمية فيها: تعتبر من أكبر مجالات العمل في جنوب إفريقيا، إذ تساهم بنسبة 30% من الناتج المحلي. بالرغم من أن الزراعة تعتبر من أقل المجالات تحقيقاً للدخل المحلي للدولة، وأقل تشغيلاً للأيدي العاملة، إلا أنها تشغل 10% من سكان الجمهورية، فضلاً عن أن الجمهورية تنشط بالتصدير الزراعي. يعتبر قطاع الخدمات القطاع الأكثر نشاطاً حيث تشكل 65% من الناتج المحلي، وهذا ناجم عن ازدهار التصدير من الجمهورية للخارج. بلغ معدل البطالة في جنوب أفريقيا 25% فقط. مؤشرات التنمية في جنوب أفريقيا حسب إحصائيات التنمية، فقد شهدت جنوب أفريقيا ارتفاعاً متزايداً بمؤشر التنمية على النحو الآتي: عام 1990: 0.6 : عام 1995: 0.7 : عام 2000: 0.6 : عام 2012: 0.7 : عام 2014: 0.7 . مظاهر التنمية في جنوب إفريقيا معوقات التنمية في أفريقيا

مظاهر ومعوقات التنمية الاجتماعية في جمهورية جنوب إفريقيا :

يظهر ذلك في مظاهر الخرافات والشعوذة السائدة في المجتمع وثمار عمل الخير اجتماعياً. ومظاهر سياسة التعايش السلمي، والمظاهر الفكرية والفنية وأهمية العمل التطوعي في حياة الشباب. وتأييد عمل المرأة وفوائده للمجتمع. ومن مظاهر الحياة المعاصرة أهمية الكهرباء لجميع جوانب الحياة، ومظاهر المساواة بين الرجل والمرأة، والبحث في ظاهرة العنف الأسباب والعلاج. كان العمل والإنتاج السبيل لنهضة المجتمع، وانتهاج طرق ووسائل لتحقيق العدل في المجتمع، ومظاهر الحياة الاجتماعية والدينية لحضارة وادي النيل. واتخاذ طرق لمحاربة الأمية ومظاهر النمو الوجداني عند المراهق، ومحاربة ظاهرة عمالة الأطفال.

الدرس الثامن: النموذج البرازيلي للتنمية (أمريكا)

لمحة تاريخية عن دولة البرازيل:

البرازيل الاسم الرسمي جُمْهُورِيَّةَ الْبِرَازِيلِ الْإِتِّحَادِيَّةِ هي أكبر دولة في كل من أمريكا الجنوبية و أمريكا اللاتينية. وثالث أكبر بلد في الأمريكتين وخامس أكبر دولة في العالم، سواء من حيث المساحة الجغرافية أو عدد السكان. وهي أكبر البلدان الناطقة بالبرتغالية في العالم، والوحيدة في الأمريكتين. يحدها المحيط الأطلسي من الشرق، للبرازيل خط ساحلي يبلغ طوله 7,491 كم (4,655 ميل) يحدها من الشمال فنزويلا و غيانا و سورينام وإحدى مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار الفرنسية جويانا الفرنسية؛ وتحيط بها من جهة الشمال الغربي كولومبيا، و بوليفيا و بيرو غربًا، الأرجنتين و باراغواي من الجهة الجنوبية الغربية، و الأوروغواي جنوبًا. العديد من مجموعات الجزر جزءًا من الأراضي البرازيلية، مثل فرناندو دي نورونا، روكاس أتول، و أرخيبيل القديس بطرس والقديس بولس، و ترينداد ومارتيم فاز.

وتحدها كل البلدان الأخرى في أمريكا الجنوبية باستثناء الإكوادور و تشيلي وتحتل 47% من قارة أمريكا الجنوبية.

كانت البرازيل مستعمرة للبرتغال منذ بداية هبوط المستكشف بيدرو الفاريس كابرال فيها عام 1500 حتى عام 1815. في عام 1815، رُقيت البرازيل إلى رتبة مملكة عند تشكيل مملكة البرتغال والبرازيل والغرب المتحدة. بقيت البرازيل مستعمرة برتغالية حتى 1808 عندما نُقلت عاصمة الإمبراطورية من لشبونة إلى ريو دي جانيرو بعد غزو نابليون البرتغال.

وقد تحقق الاستقلال في 1822 عندما تم تشكيل الإمبراطورية البرازيلية، وهي دولة موحدة يحكمها نظام ملكي دستوري ونظام برلماني. أصبحت البلاد جمهورية رئاسية في عام 1889، عندما أعلن الانقلاب العسكري الجمهورية في البرازيل، مع وجود مجلسين تشريعيين، والذي يدعى بالكونغرس حاليًا، يعود تاريخ التصديق على أول دستور إلى عام 1824. دستور البرازيل الحالي والذي وُضع في عام 1988، يُعرّف البرازيل بأنها جمهورية

فدرالية. ويتكون الاتحاد من اتحاد منطقة العاصمة الاتحادية، واتحاد 26 ولاية، و5,564 بلدية.

الاقتصاد البرازيلي:

هو تاسع أكبر اقتصاد في العالم من قبل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وتعادل القوة الشرائية. والبرازيل عضوة في مجموعة بريكس، وتعتبر واحدة من أسرع الاقتصادات الكبرى نمواً في العالم حتى عام 2010، ولهذا حظيت الإصلاحات الاقتصادية في البلاد على اعتراف دولي جديد ونفوذاً. بنك التنمية البرازيلي (BNDES) يلعب دوراً هاماً للنمو الاقتصادي في البلاد، فإنه يعتمد في الغالب على أموالها الخاصة وتستثمر في الشركات المحلية الكبرى. هدف البنك هو تعزيز النمو الاقتصادي وكذلك الحفاظ على البيئة وحماية المجتمعات المحلية. البرازيل هي أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة الأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد اللاتيني، ومنظمة الدول الأيبيرية الأمريكية، ومنظمة الدول الأمريكية، ميركوسور واتحاد أمم أمريكا الجنوبية. البرازيل هي واحدة من 17 دولة شديدة التنوع، وموطناً لمجموعة متنوعة من الحيوانات البرية، والنباتات الطبيعية، والموارد الطبيعية الواسعة في مجموعة متنوعة من الموائل المحمية.

تغيير سياسات الاقتراض:

تم توفير تسهيلات ائتمانية، حيث خُفضت سعر الفائدة من 13.25% إلى 8.75% وهو ما سهل الإقراض بالنسبة للمستثمرين الصغار، ومن ثم أدى ذلك إلى تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو وهو ما ساهم بشكل عام في حل مشكلة الفقر. وتشير الأرقام إلى أن نصف سكان البلاد زاد دخلهم خلال العقد الأخير بنسبة 68%.

التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن:

الواقع أن البرازيل تمتلك قدرات طبيعية ضخمة من أراضي زراعية شاسعة وانهار وأمطار بوفرة كبيرة ومناخ جعل منها منتجة لمحاصيل زراعية متميزة عليها طلب عالمي وغير متوفرة في بلاد أخرى مثل البن وأنواع من الفواكه، وكذلك أيضا ثروات معدنية ونفطية هائلة. وقد اعتمدت البرازيل على تصدير هذه المنتجات الخام في السنوات الأولى في حكم "لولا" وقبل الأزمة العالمية في 2008 واستفادت من ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية وهو الأمر الذي أدى بالتبعية إلى سد العجز في ميزان المدفوعات الذي كان يعاني منه الاقتصاد البرازيلي قبيل عام 2003 .

التوسع في الصناعة:

اتجهت السياسات الاقتصادية في هذا الشأن إلى الاهتمام بشقين للصناعة، الأول هو الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام مثل تعدين المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، وهي كانت بالفعل قائمة من قبل لكن حدث فيها توسعات نتيجة للتوسع في الزراعة والاكتشافات البترولية ومن ثم التوسع في هذه الصناعات والتصدير كما سبق الإشارة. أما الشق الآخر فهو الصناعات التقنية المتقدمة، حيث خطت البلاد خطوات واسعة في العقد الأخير في صناعات السيارات والطائرات، ومن أهم الأمثال شركة (امبراير Embraer)، والتي تعتبر ثالث أكبر شركة تصنيع طائرات تجارية بعد إيرباص وبوينغ وأكبر شركة مصدرة في كل البرازيل، وتمثل طائرات شركة «إمبراير» 37% من أسطول شركات الطيران الإقليمية في أمريكا. وقد تم إنشاء هذه الشركة من قبل النظام العسكري في 1969 ولكنها ظلت شركة خاسرة، حتى تم خصصتها في 1994 في عهد الرئيس الأسبق "كاردوسو"، ومن ثم أخذت في التقدم ولكنها حققت نجاحا كبيرا ومتميزا في السنوات الأخيرة .

تنشيط السياحة:

إن البرازيل بما تمتلكه من طاقات طبيعية نادرة ومذهلة من غابات وشواطئ وجبال مؤهلة وبقوة لاجتذاب أفواج سياحية كبيرة ، وقد شهدت البرازيل في الفترة السابقة نموا ملحوظا في هذا المجال، حيث ابتكرت نوع خاص من السياحة يعرف بسياحة المهرجانات، فالبرازيل دولة تمتلك تراث شعبي شديد الخصوصية في الاحتفال عن طريق المهرجانات الجماهيرية ، وقد

نجحت في الترويج لمثل هذا اللون الخاص من السياحة ونجحت في استقبال 5 ملايين سائحا سنويا. وهو الأمر الذي يساهم كذلك في إنعاش الاقتصاد وتحقيق مزيدا من النمو .

برنامج الإعانات الاجتماعية:

بعد عرض كل الجوانب السابقة من برنامج "لولا" الإصلاحي الاقتصادي يبقى الإشارة إلى الجانب اليساري من خطة الإصلاح الاقتصادي وهو الشق المتعلق بالإعانات الاجتماعية ورفع مستويات الدخل. وقد كان في قلب هذا الجانب هو سياسة الإعانة البرازيلية المعروفة بـ (بولسا فاميليا)، وهو برنامج بدأ منذ منتصف التسعينيات أي في عهد "كاردوسو" قبل وصول "لولا" للحكم، ولكنه استمر في متابعة هذا البرنامج ويعود له الفضل في توسيع نطاق المنفعة من هذا المشروع وضخ طاقة أكبر وأموال أكثر فيه. وقد كان إجمالي الإنفاق على البرنامج يصل إلى 0.5% من إجمالي الناتج المحلي بتكلفة تقدر بين 6 و 9 مليار دولار . ويقوم البرنامج على أساس إعطاء معونات مالية للأسر الفقيرة بقصد رفع مستواها وتحسين معيشتها، على أساس أن تُعرف الأسر الفقيرة بأنها الأسرة التي يقل دخلها عن 28 دولار شهريا فكانت تحصل الأسرة على دعم بمتوسط يبلغ تقريبا 87 دولار شهريا وهو ما يعادل 40% من الحد الأدنى للأجر في البلاد .

وقد كانت انجازات هذا البرنامج باهرة خلال العقد الماضي، فقد وصل عدد المستفيدين إلى نحو 11 مليون أسرة، وهو ما يعني 64 مليون شخص بما يعادل حوالي 33% من الشعب البرازيلي إذا كانت برامج "لولا" لم تقضى على الفقر تماما ولكنها حركت ملايين الأسر من منطقة الفقر إلى منطقة "الطبقة الوسطى الجديدة"، حيث تقول مؤسسة سيتيليم المتخصصة في أبحاث المستهلكين انه قد صعد أكثر من 23 مليون شخص يتراوح دخلهم من 457 إلى 753 دولارا شهريا .

وبشكل عام فقد ساعد برنامج (بولسا فاميليا) في خفض مؤشر جيني بنسبة 21%، في حين أدت عمليات رفع الحد الأدنى من الأجور إلى خفض المؤشر بنسبة 32% . يقول البنك الدولي أن دخل أفقر 10% من السكان يزيد بنسبة 9% سنويا في حين يزيد دخل الطبقات الأغنى بنسبة تتراوح بين 2-4% سنويا، وهذا يعني تقليل الفجوة بين الطبقات بصورة

تدرجية. إذا فقد توصل "لولا" اليساري إلى العدالة الاجتماعية عن طريق رفع الحد الأدنى للأجور وإعطاء الإعانات للأسر الفقيرة، وليس عن طريق تبنى سياسات التأمين، بمعنى انه ترك قمة المجتمع وعمل على تحسين قاعدة المجتمع .

برنامج التكتلات الاقتصادية:

شكلت البرازيل مع روسيا والصين والهند مجموعة (البريكس BRICS) في 2009 ثم انضمت لهم جنوب أفريقيا في 2010. ويعتبر تجمع لخمس دول تعد صاحبة أكبر اقتصاديات على مستوى الدول النامية، حيث يعادل الناتج الإجمالي المحلي لتلك الدول مجتمعة ناتج الولايات المتحدة. وقد قام هذا الكيان على أساس أطروحة مفادها انه بحلول 2050 ستنافس اقتصاديات تلك الدول اقتصاد أغنى دول العالم. وهي على اي حال تشكل واحدة من أكبر الأسواق العالمية وأسرع الاقتصاديات نموا في العالم.

الدرس التاسع: نموذج التنمية في مالطا (أوروبا)

لمحة وجيزة عن دولة مالطا:

مالطا دولة أوروبية ، تقع في البحر الأبيض المتوسط، وهي واحدة من أصغر دول العالم وأكثرها من حيث الكثافة السكانية .عاصمة البلاد هي فالييتا، وهي أصغر عواصم دول الاتحاد الأوروبي؛ حيث تبلغ مساحتها 0.8 كم² . تدعى جمهورية مالطا بالمالطية (Repubblika ta' Malta).

إنّ موقع مالطا جعلها عرضة للغزو على مر العصور، إذ جاءها الفينيقيون والرومان والأغلبية، والعرب، والنورمان والأراغون وإسبانيا و هابسبورغ وفرسان الإسبتارية والفرنسيون وأخيراً البريطانيون، حتى استقلت عن المملكة المتحدة في 1964، ثم تم إعلانها كجمهورية حديثاً سنة 1974. وانضمت مالطا عام 2004 إلى الاتحاد الأوروبي .الديانة الرسمية لسكان مالطا هي المسيحية الكاثوليكية.

لسياسة

مالطا جمهورية ذات نظام برلماني، لديها مجلس نيابي واحد هو مجلس النواب، وينتخب بالانتخاب العام المباشر مرة كل 5 سنوات، ما لم يتم حل المجلس في وقت سابق من الرئيس بناء على طلب مجلس الوزراء، ويتكون من 69 عضواً. و إذا فاز حزب من الأحزاب بالأغلبية المطلقة من الأصوات، فإنه لا يفوز بأغلبية المقاعد لكنه يمنح مقاعد إضافية لضمان وجود أغلبية برلمانية. ويختار الرئيس رئيس الوزراء من بين أعضاء حزب الأغلبية بمجلس النواب حسب الدستور المالطي . ويعين الرئيس لمدة 5 سنوات بقرار من مجلس النواب بأغلبية بسيطة. ويعد منصب رئيس الجمهورية منصباً شرفياً إلى حد كبير . تتكون مالطا من 68 تقسيم إداري، عبارة عن بلديات، 54 منها في جزيرة مالطة و 14 في جوزو .

الجغرافيا و المناخ:

تقع مالطة جغرافيًا ضمن قارة أفريقيا، لكنها سياسيًا تقع ضمن قارة أوروبا. إيطاليا هي أقرب دولة أوروبية بالنسبة لها وتونس وليبيا من أقرب الدول الأفريقية لها. و تتكون من ثلاث جزر مأهولة بالسكان تتمثل في مالطة، وجوزو وكومينو، وتتمل الجزر غير المسكونة في كمونات، فلفلة وجزيرة القديس بولس. نشأت هذه الجزر كبقايا للوصل الجغرافي الذي كان يوما ما يربط قارتي أوروبا وأفريقيا .

تتمتع مالطا بمناخ متوسطي، وتقع ضمن المناطق شبه الاستوائية، فيكون الطقس دافئ وممطر شتاءً، وحار وجاف صيفًا. معدل درجات الحرارة السنوي يتراوح بين 16 و 23 درجة مئوية. نسبة هطول الأمطار تبلغ زهاء 500 مم، معظمها يسقط في أشهر الشتاء. معدل عدد ساعات شروق الشمس في مالطا أكثر من 3 آلاف ساعة سنويًا، وهو واحد من أعلى المعدلات في مالطا، بمتوسط 12 ساعة يوميًا في يوليو و 5 ساعات في ديسمبر.

السكان (الديمغرافيا):

يرواح عدد سكان مالطا الأربعمائة ألف نسمة. بسبب صغر مساحة البلاد، فإن نسبة الكثافة السكانية تعد عالية جدا، حيث تبلغ حوالي 1200 نسمة لكل المربع. هذه النسبة تجعل منها ثالث أعلى بلد بالعالم من حيث الكثافة السكانية. 94% من سكان البلاد يسكنون في المدن. كما تبلغ نسبة الأجانب حوالي 5% من مجموع السكان. يبلغ عدد سكان جزيرة غودش حوالي ثلاثين ألف نسمة، بينما العدد لا يذكر على جزيرة كمونة .

الدين

غالبية سكان مالطة هم مسيحيون كاثوليك. هناك عدد ضئيل من الأديان الأخرى في البلاد. تأثير الكنيسة كبير على سياسة الدولة الداخلية، على سبيل المثال، فالإجهاض والطلاق ليسا محرمين دينيا فحسب، وإنما مرتكبيهم يعرضوا أنفسهم للمسائلة القانونية والغرامات. المذهب الكاثوليكي مذكور في الدستور كدين رسمي للبلاد .

اللغات

اللغة المالطية هي إحدى اللغات السامية الحديثة وهي مشتقة عن اللهجة العربية الصقلية المنقرضة. واللغة المالطية تشابه اللهجة التونسية غير أن حوالي 60% من الكلمات أصلها لاتيني من الإيطالية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية. اللغة المالطية تستعمل الأحرف اللاتينية لتكون بذلك أول لغة سامية تكتب باللاتيني. بسبب الاستعمار البريطاني الطويل للبلاد، فإن اللغة الإنجليزية منتشرة بكثرة في البلاد وخاصة في الدوائر الحكومية، وتأتي في الأهمية قبل الإيطالية.

عوامل التنمية في مالطا:

و نظرا لكون مالطا دولة جزيرة صغيرة المساحة . و هذا عامل قوي في جعلها تبقى على ضعفها قياسا بالدول التي تقاربها و تتمتع بأكبر مساحة . هذه الميزة جعلت من سكانها لا يجدون موارد تساعد على الإزدهار أكثر . إذ يبقى مورد اقتصادها الأهم و الأكبر هو الصيد البحري و السياحة و رسو سفن البضائع بها للراحة و التزود باحتياجات السفر .

الصيد البحري

متى تذكر جزيرة إلا و يتبادر للذهن صيد الأسماك و مالطا لا تستثنى من هذا . و ذكر الصيد بها يضعنا أمام اسم مرفأ له صيته، و كثرة المتوافدين إليه من صيادين و سياح مرسى كسولوك، والذي يعني (مرسى سيروكو) الشهير. مؤسسوها الأوائل هم الفينيقيون بالقرن التاسع قبل الميلاد بأحد خلجان الجزيرة، أين يرى الزائر مجموعة كبيرة من زوارق الصيد الملون بالألوان الطبيعية ترسو محملة بأنواع كثيرة من الأسماك. و اللون الأحمر يرمز للشمس و الأصفر لشجاعة الصيادين و الأخضر للأمل و الحظ، و الأزرق للبحر . و الكثير من الزوارق نراها تحمل صورا على جدرانها لـ (أعين اوزريس) الآتي من تراث الفينيقيين و الحافظ لهم من هيجان البحر . رغم أن من يقطن بجوار البحر المتوسطي له تاريخ مشترك به دفع فيه نصيبه من الإقتال و القرصنة . و مرسى كسولوك ليست مستثناة من هذا و الآثار و الأثر الفينيقي بها لا يزال راسخا بذكراه على مر الأزمنة و الدهور، رغم تحصنه و الذي ركب إليه الفينيقيون و الإغريق ثم الرومان. ثم جاءت هجرة أكثر من

40000 من الأتراك إليه سنة 1565 ، وحلّ به بعدها في سنة 1798 نابليون بونابرت .
و أخيرا غزو الألمان للجزيرة لـ إبان الحرب العالمية الثانية .

السياحة

تملك مالطا سياحة نوعا ما متطورة رغم قلة الإمكانيات و صغر البلد مساحة . و لكن لها مداخل قد تفي بحاجة المتعاملين بالسياحة، و الشيء الذي كان سببا رئيسا في توافد السياح عليها هو مناخها المعتدل شتاء، ومعدل درجات الحرارة عشر(10) درجات مئوية و اللطيف بسائر فصول السنة الأخرى، و هذا ما يجعل السياح الإنجليز يتوافدون إليها بشهري أبريل و أكتوبر بكثرة. كما أن درجة الحرارة بسائر مناطقها لا تتعدى 30 درجة مئوية، و هذا عامل آخر يزيد في توافد السياح عليها. إذ بالرغم من عدم توفرها على شواطئ رملية بالقدر الكافي نظرا للتكوين الطبيعي لها الذي يتميز بتواجد شواطئ صخرية و عمق لهذه الأخيرة مما يدفع عنها الإصطياف . و لكن لهذه فائدتها إذ تستعمل في رياضة الغوص و اصطياد اللؤلؤ و الأصداف البحرية و المرجان . كما تستقل أيضا بتوافد الوفود الرياضية التي تقيم بمدنها و فنادقها ومخيماتها فترات تدريبية يكون فيها الجو مساعدا. و تشتهر مدينة فاليتا و موانئها بتوفر فنادق و شواطئ رملية إلا أنها قليلة مساحة. و الملفت للنظر أن السلطات المالطية تسهر على المحافظة على النمط الموروث الذي يعاقب كل معتدي . إذ لا تكاد ترى بجزرها من يكشف عن ألبسة شبه عارية و شواطئها كلها لا تجد بها مظاهر العري الذي تجدها بشواطئ بلدان أوروبا . و قد لا تعتمد السياحة الداخلية و الخارجية على الشواطئ و فقط، بل تتعداه إلى المنابع الساخنة التي تتواجد بكثرة عبر الجزيرة و هي مورد للكثير من سكانها، لأن سكانها اعتادوا ومن أزمنة مبكرة على مثل هذه السياحة و اعتبروها موردا. لا يستغني عنه أحد في التشافي و التطبيب الطبيعي . و إلى جانب هذين الموردين تبقى زيارة الكنائس و الأحصنة و القلاع القديمة و الآثار و الهياكل، التي أسست من طرف أقوام حكموا هذه الأرض من صقليين إلى رومان و ارغون و عرب فاتحين .

تشتهر مالطا أيضا بالسياحة التعليمية ، فيمكن تعلم اللغة الإنجليزية فيها وممارسة التحدث بها. بعض البلاد ترسل دفعات من الطلبة إلى مالطا لإتقان التحدث باللغة الإنجليزية ، لمدة

أسبوعين مثلاً. يستفيدون من تلك الممارسة بما ينفعهم في حياتهم العملية إلى جانب النجاح في المدرسة .

مداخل التواجد العسكري الأجنبي

هناك نظام قديم يحكم حماية دولة مالطا أقرته الكنيسة الكاثوليكية سنة 1099 لجنود الشرف القدسي للقدّيس جان الذي أخذ اسمه من مدينة القدس، و هو عبارة عن هيئة تمولها الكنيسة لحماية الجزيرة إبان الحروب الصليبية ثم تطور هذا العهد إلى أمر سيادي اتخذته الكنيسة الكاثوليكية ليأخذ اسم العهد السيادي العسكري لمالطا.

المالية

أكبر البنوك التجارية في مالطا هما بنك فاليتا وبنك HSBC ، أما شركة مالطا المالية فهي شركة شبه حكومية مكلفة بالتسويق، و تثقيف رجال الأعمال في محاولة لجذبهم للاستثمار في مالطا. وتسلط الضوء على القوة الاقتصادية الناشئة في مالطا، باعتبارها المختصة بالأعمال المصرفية والتمويل والتأمين.

البنك المركزي المالطي

للبنك المركزي المالطي وظيفتان رئيستان هما صياغة وتنفيذ السياسة النقدية، وتعزيز كفاءة النظام المالي.

العملة

كان السكودو المالطي هو العملة المتداولة حتى عام 1798، حيث حل محله الجنيه المالطي الذي تطور في 1972 إلى الليرة المالطية، حتى انضمت مالطا إلى آلية أسعار الصرف الأوروبية في 4 مايو 2005 ، واعتمد اليورو عملة رسمية في البلاد في 1 يناير 2008.

الدرس العاشر: النموذج التنموي القبرصي (جنوب شرق أوروبا)

لمحة وجيزة عن دولة قبرص:

قبرص باللغة اليونانية (Κύπρος) ورسمياً جمهورية قبرص، وهي دولة قائمة على جزيرة في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط في جنوب شرق أوروبا وشمال غرب آسيا. استقلت سنة 1960 عن بريطانيا، وتم تقسيمها بعد التدخل العسكري التركي سنة 1974 إلى جزئين، جزء ذو أغلبية سكانية يونانية (في الوسط والجنوب) وجزء ذو أغلبية سكانية تركية (في الشمال). أعلن في سنة 1983 قيام جمهورية شمال قبرص التركية في القسم التركي.

أصل التسمية:

تعود تسمية قبرص بهذا الاسم إلى شهرتها القديمة (بمعن النحاس) بالإنجليزية (Copper) : الذي كان يعدن بكثرة من أراضيها، والكلمة الإنكليزية Cyprus مستمدة من التسمية الإغريقية للجزيرة Kypros التي تعني باللاتينية Cuprum أي نحاس.

المساحة و السكان:

قبرص هي ثالث أكبر جزيرة في البحر الأبيض المتوسط، بعد الجزر الإيطالية صقلية وسردينيا، سواء من حيث المساحة وعدد السكان. تبلغ مساحة قبرص حوالي 9,250 كم مربع يدعى السهل المتمركز في وسط البلاد بميزاوريا . وتتضمن سلسلتين جبليتين في الشمال سلسلة جبال بينتازا/كتيلوس وفي الجنوب والغربي سلسلة جبال ترودوس. معظم السهول متواجدة على الساحل الجنوبي . المناخ معتدل ممطر شتاء وحار صيفا .

ينقسم سكان البلاد عرقياً ولغوياً ودينياً تماماً حسب التقسيم السياسي الحالي إلى جزء يوناني في الوسط والجنوب وجزء تركي في الشمال. وتتشابه الطائفتان في العادات الاجتماعية وتختلف في أمور كثيرة أخرى وخاصة الدين .

اللغة والديانة:

اللغة اليونانية محكية خاصة في الجنوب بينما اللغة التركية في الشمال. هذه التقسيمة اللغوية تعود فقط إلى فترة ما بعد نشأة جمهورية شمال قبرص التركية في الشمال ونزوح اليونانيين من الشمال إلى الجنوب، قبل ذلك كانت اللغة اليونانية هي اللغة الأكثر انتشاراً. واللغة الإنجليزية مستعملة على نطاق واسع، ويرجع ذلك إلى فترة الاستعمار الانجليزي لهذه الجزيرة . تماماً كاللغة فإن الدين مقسم حسب الطائفة. القبارصة اليونانيون يدينون بالمسيحية الأرثوذكسية، أما القبارصة الأتراك فيدينون بدين الإسلام .

وحسب التعداد السكاني لعام 2011 فإن 94.8% من سكان جمهورية قبرص (الشرط اليوناني من الجزيرة) هم من المسيحيين الأرثوذكس، و0.9% من الأرمن والموارنة. والروم الكاثوليك 1.5% ، و1.0% كنيسة إنجلترا، و0.6% من المسلمين، و1.3% من الطوائف الدينية الأخرى .

موجز عن تاريخ جزيرة قبرص:

يرجع تاريخ الشعوب القديمة التي سكنت الجزيرة إلى حوالي عام 6000 ق.م. واستوطن فيها اليونانيون عام 1200 ق.م وأنشأوا فيها الدول . المدن التي كانت شبيهة بالدول . المدن اليونانية القديمة . وقبل المسيح، غزا قبرص كل من الآشوريين والمصريين واليونانيين والفرس والرومان. وأدخل القديس بولس والقديس برنابا المسيحية إلى الجزيرة عام 45 م. وفي عام 330 بعد الميلاد صارت قبرص جزءاً من الإمبراطورية البيزنطية . و استولى ريتشارد قلب الأسد ملك إنجلترا عام 1191 على قبرص، لكنه باعها لأحد النبلاء الفرنسيين. واحتل الأتراك العثمانيون الجزيرة في سبعينيات القرن السادس عشر الميلادي، وحكموها حتى عام 1878 عندما سلموها إلى بريطانيا التي حولت الجزيرة إلى مستعمرة ملكية عام 1925 .

في الخمسينيات من القرن العشرين الميلادي قام القبارصة اليونانيون بقيادة الأسقف مكاريوس بحملة سياسية للاتحاد مع اليونان، وكونوا منظمة سرية عرفت اختصاراً باسم أيوكا، شنت حرب عصابات عنيفة ضد البريطانيين. وأعلنت بريطانيا حالة الطوارئ في الجزيرة عام 1955. وفي عام 1956 نفت بريطانيا مكاريوس إلى جزيرة سيشل في المحيط الهندي. واجتمع الأتراك واليونانيون في زيورخ بسويسرا عام 1959، حيث توصلوا لاتفاق

يقضي بأن تصبح قبرص دولة مستقلة. وافقت بريطانيا على اتفاقية زيورخ ونالت قبرص استقلالها في 16 أغسطس عام 1960 بمقتضى دستور وضعته كل من بريطانيا واليونان وتركيا، بموافقة قادة القبارصة الأتراك واليونانيين. ووقعت كل من بريطانيا واليونان وتركيا اتفاقية تكفل لقبرص استقلالها. واحتفظت بريطانيا بالسيطرة على قاعدتين عسكريتين في كل من أكروتيري ودهكيليا على امتداد مناطق الساحل الجنوبي. أصبح الأسقف مكاريوس رئيساً للدولة الجديدة، واقترح في عام 1963 ثلاثة عشر تعديلاً للدستور، بدعوى أن ذلك سوف يؤدي إلى إدارة أفضل للبلاد. وقال إن بعض مواد الدستور تهدد أداء الحكومة بالشكل. عارض كل من الأتراك وقادة القبارصة الأتراك التعديلات الدستورية اعتقاداً منهم أنها ستؤدي إلى سلب القبارصة الأتراك حقوقهم وضماناتهم الدستورية. واندلع القتال بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وفي عام 1964 أرسلت الأمم المتحدة قوات لحفظ السلام إلى قبرص بينما كانت الجهود مستمرة لحل المشكلة. وفي عام 1967 نشب صراع آخر بين المجموعتين مما أدى إلى نشوب أزمة جديدة. وفي الفترة من عام 1967 لعام 1974 عقد القبارصة الأتراك، والقبارصة اليونانيون محادثات بهدف الوصول إلى اتفاق حول الدستور، وحدث بعض التقدم بيد أن الخلافات ظلت قائمة. أُعيد انتخاب مكاريوس رئيساً للجمهورية عام 1968 وعام 1973. وفي شهر يوليو عام 1974 أطاحت قوات الحرس الوطني بقيادة الضباط اليونانيين بالرئيس مكاريوس الذي فرّ إثر ذلك من قبرص وخلفه في الرئاسة الناشر الصحفي نايكوس سامسون، ولكنه استقال بعد أسبوع واحد، وتولّى مهامّ الرئاسة بعده غلافكوس كلرديس رئيس مجلس النواب القبرصي. وعقب الإطاحة بمكاريوس، قامت تركيا بغزو قبرص. واندلع قتال واسع النطاق بين الأتراك والقبارصة اليونانيين. واستولى الأتراك على أجزاء واسعة في شمال شرقي قبرص وفرّ آلاف اليونانيين القبارصة إلى جنوب غربي قبرص. وأدّت مفاوضات وقف إطلاق النار إلى وقف القتال في أغسطس، وعاد مكاريوس إلى قبرص رئيساً للدولة في أواخر عام 1974، وتوفي عام 1977 وخلفه سبايروس كبريانو رئيس مجلس النواب القبرصي. إلا أن تركيا والقبارصة الأتراك رفضوا الاعتراف بحكومة سبايروس. وظل ممثلو القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين وممثلو اليونان والأتراك يجتمعون وينفضون منذ عام 1974 بغية التوصل إلى ترتيبات دستورية جديدة لكل جزيرة قبرص. إلا أن الخلافات الشديدة حول إدارة البلاد ما زالت قائمة. وفي عام 1975 أعلن

القبارصة الأتراك بقيادة رؤوف دنكتاش وغيره من الأتراك أن المناطق الشمالية من قبرص مناطق تتمتع بالحكم الذاتي، وسموها الولايات القبرصية التركية الفيدرالية، وفي عام 1983 أعلن القبارصة الأتراك هذه المناطق جمهورية مستقلة سموها جمهورية شمالي قبرص التركية، وعلى أي حال فإن الأمم المتحدة، وكل دول العالم ماعدا تركيا تعترف بقبرص دولة واحدة بقيادة الحكومة القبرصية اليونانية في الجنوب الغربي.

الحكم والسياسة في قبرص:

طبقا للتنوع الطائفي في الجزيرة فإن دستور البلاد الذي تم تطبيقه عام 1960 بعد الاستقلال عن بريطانيا قسم المناصب السياسية بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، مع جعل القبارصة اليونانيين أخذ غالبية المناصب لكونهم يشكلون غالبية السكان. وضع دستور عام 1960 أسس النظام السياسي في البلاد. رئيس البلاد نفسه رئيس الحكومة. حسب هذا الدستور فإن منصب نائب الرئيس يشغله دائما قبرصي تركي، ولكنه بعد الاحتلال التركي لقبرص عام 1974، الذي لحقه انقلاباً نفذه عدد من الضباط اليونانيين على نظام الحكم القبرصي، ومن ثم إنشاء قبرص الشمالية فإن هذا المنصب غير مشغول حالياً. و يعين مجلس الوزراء من قبل رئيس الدولة ونائبه. ويتم انتخاب الرئيس من خلال انتخاب مباشر، وتبلغ مدة فترة الرئاسة خمس سنوات. البرلمان القبرصي (Vouli Antiprosopon) يتكون من غرفة واحدة، كانت مقاعده الـ 80 في الأصل محجوزة لـ 56 نائب قبرصي يوناني و 24 نائب قبرصي تركي. الآن فقط المقاعد اليونانية محجوزة .

التنمية الاقتصادية والبنية التحتية في قبرص:

الجزء اليوناني من قبرص هو أغنى من الجزء التركي ويتمتع اقتصاده باستقرار أكثر، خاصة بعد انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي عام 2004 ، حيث بلغ الناتج القومي للبلاد 4.9 مليار دولار أمريكي، ومعدل 12,500 دولار أمريكي للفرد. إنّ اقتصاد قبرص كان أفضل اقتصاديات الدول العشرة التي انضمت للإتحاد الأوروبي عام 2004 .

الزراعة و الصناعات:

يعمل حوالي ثلاثة أرباع القبرصيين في مجال الخدمات، بينما يشغل القطاع الزراعي فقط ما نسبته 5% من الأيدي العاملة. نسبة البطالة تبلغ حوالي 3,6%، هذه النسبة تقع تحت معدل الإتحاد الأوروبي .

وأهم الصناعات نذكر منها الصناعة الغذائية، وصناعة المشروبات، الصناعة الكيماوية، والمنتجات المعدنية، والسياحة والمنتجات الخشبية. أما أهم الصادرات فهي الحمضيات، والعنب، والنبيد، والاسمنت، والملبوسات والأحذية. وتشتهر قبرص بإنتاج أنواع خاصة من الجبن تعرف باسم جبنة الحلوم. وأهم الشركاء التجاريين هم بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان، وسوريا ، وروسيا ولبنان .

الصادرات

أهم الصادرات هي المنتجات الزراعية وخاصة الحمضيات والبطاطس. أهم الشركاء التجاريين هم تركيا وبريطانيا .

المطارات والموانئ

مطار لارنكا الدولي هو أكبر مطار بالإضافة إلى مطار بافوس كما توجد موانئ في كل من لارنكا، فاماغوستا، ليماسول، كيرينيا، وفاسيليكوس . لا توجد سكك حديدية في البلاد. يتوفر نحو 30 شركة من الخطوط الجوية التي تربط قبرص مباشرة بالبلدان الأوروبية والشرق الأوسط وبقية دول العالم. النظام المروري في قبرص يتبع النظام الإنجليزي، أي قيادة السيارات والحافلات وجميع أنواع المركبات من الجهة اليسرى وذلك على النمط الأوروبي من جانب الطريق .

المسافات بين المدن ليست بعيدة .

• هنالك أيضا سيارات تاكسي خاصة للتنقل بين المدن لعدة ركاب وتقلهم بين المدن الرئيسية خلال ساعات النهار، أما بالنسبة لأسعار النقل فهي متفاوتة وفي بعض المدن تكاد تكون معقولة.

- تتوفر شركات عديدة لاستئجار السيارات في قبرص وخلال أيام الأحد والعطلة الرسمية تفتح محطات الوقود بالتناوب وهي مجهزة بمضخات أوتوماتيكية وتعمل 24 ساعة في كافة المدن الرئيسية والساحلية.
- تتوفر الحافلات للنقل بين المدن الرئيسية وهناك حافلات داخلية ذات اللون الأصفر وتديرها بلدية نيقوسيا.
- يتوفر استئجار اليخوت في مدينتي ليماسول ولارنكا مع طاقم بحارة أو من دون طاقم.

السياحة في قبرص

الجزء الشمالي (التركي) يعاني من نسب بطالة وتضخم عالية، يرجع ذلك إلى عدم اعتراف دول العالم بالانفصال ومقاطعتها اقتصاديا. يعتمد في الأساس على قطاع السياحة والزراعة والدعم الآتي من تركيا . و يأتي معظم الدعم التركي على شكل قروض، ولكن في غالب الأمر يتم إعفاء الحكومة الشمالية من دفعهم .

- ومع ذلك هناك مكاتب لهيئة السياحة القبرصية في كل مدينة وتفتح أبوابها كل صباح ما عدا يوم الأحد، وبعد الظهر يومي الاثنين والخميس.
- حياة الليل في قبرص تروق لجميع الأذواق، حيث تتوفر الموسيقى اليونانية التقليدية والرقص الإيقاعي اليوناني في عدد كبير من المطاعم، كما تترك النوادي الراقصة انطباع المرح والسرور على روادها، وهي تنافس أرقى النوادي الراقصة في أوروبا، كما تتوفر الموسيقى الحية في معظم الفنادق. مطاعم عربية في قبرص مطعم كليوباترا تقاطع شارع جون كينيدي مع شارع خرستينا كورت رقم 2، ليماسول، مطعم بابل (بيلوس) شارع خيو رقم 15، نيقوسيا، مطعم صقارة شارع ميتاكسيو رقم 38، نيقوسيا، مطعم سمير أميس اللبناني شارع فولتارو رقم 17، منطقة جيرماسوجيا، مطعم فانوس اللبناني شارع سولونوس 7، نيقوسيا، وشارع ماكاريسوس رقم 23 لارنكا،

أماكن الإقامة وفنادق قبرص:

تتوفر في جزيرة قبرص سلسلة من الفنادق الجيدة والفخمة وتلك المعتدلة والبسيطة بالإضافة إلى الشقق الفندقية ذات الخدمة الذاتية كما تتوفر بيوت الشباب والمخيمات المجهزة بالتسهيلات الضرورية، بالإضافة إلى كثرة وكالات السفر التي تعلن باستمرار عن تنظيم برامج رائعة للنزحة في أماكن عديدة خارجة عن الروتين.

يقع فندق جاكس في تقاطع شارعي جورجيو نيوفيتو ونيكولاو ليماسول. وهو فندق مثالي يقع في وسط ليماسول، يرتبط بالمركز التجاري والشاطئ، ويشتهر بالخدمة الممتازة، ويحتوي على 176 غرفة و به حمامان للسباحة وصالة رياضية، وملعب تنس وحمام بخار ومركز لياقة وتدليك وملعب للأطفال. فندق ومصيف هاواي غراند يقع في منطقة أماثوس . ليماسول وهو فندق خمس نجوم مميز بالهندسة المعمارية الحديثة، ويحتوي على أثاث غير قابل للتقليد، ومبني وسط أشجار كثيفة خضراء، و به 255 غرفة ومركز تجاري وحمام سباحة، ويضم أماكن للأنشطة الفنية والحرفية، وألعاب كثيرة للأطفال منها ألعاب المياه وبنائات قصور رملية وسينما مفتوحة، ويقع على بعد 5 دقائق من وسط المدينة، ويبعد نحو 40 دقيقة بالسيارة من المطار الدولي .

فندق ومصيف الشاطئ المرجاني (كورال بيتش هوتل) يقع في شارع الخليج المرجاني، بافوس . وهذا الفندق يقع على بعد 500 متر فقط من الشاطئ الرملي الطبيعي القريب من بلدة بافوس، ويقدم خدمات عالية ويتميز بمطبخه الذي لا ينسى والذي يعرض ويقدم الطعام بوسائل متعددة، ويحتوي على مسبح وملعب تنس وحمام بخار وحمام تدليك وبخار وعلى بعد 24 كيلومترا من مطار بافوس و 155 كيلومترا من نيقوسيا و 135 كيلومترا من مطار لارنكا. فندق ليفادهيوتيس يقع في شارع نيكولاو روسوس رقم 50 لارنكا ويحتوي على شقق تبعد 100 متر فقط من شاطئ البحر، وعلى بعد 5 دقائق فقط من مطار لارنكا الدولي، و به 42 غرفة، ويحتوي على مطعم ودكاكين وخدمات سياحية، ويقدم جميع وسائل الراحة الفندقية للنزلاء، وهو قريب من مواقع أثرية وسياحية عديدة . مشهورين بالحمير

الثقافة والتعليم في قبرص:

تتأثر الثقافة القبرصية بتركيبة البلاد السكانية، فبينما القبارصة اليونانيون ينتمون ثقافيا إلى اليونان وإلى المستعمر السابق بريطانيا، نجد أن الجزء الشمالي ينتمي إلى تركيا. تشتهر قبرص بموسيقاها الفلكلورية .

تتمتع قبرص بنظام تعليمي جيد. معظم القبرصيين يحصلون على شهاداتهم الجامعية في الخارج، وخاصة من جامعات يونانية، وتركية، وبريطانية أو أمريكية. وهناك جامعات ومعاهد خاصة.

وخلاصة القول نستنتج أنّ التنمية في دولة قبرص تعتمد على الخدمات والسياحة، وبعض الصناعات كالصناعة الغذائية والكيميائية، وبعض الصادرات الزراعية كالحمضيات والبطاطس.

الدرس الحادي عشرة: تجربة دولة شيلي التنموية (أمريكا الجنوبية)

مقدمة

تجربة شيلي مشابهة لتجارب مالطة وقبرص وغيرها، حيث ساهمت في تحويل البلد من بلد فقير ونامٍ إلى دولة متقدمة صناعياً واقتصادياً، وتنسب التجربة للرئيس ريكاردو لاجوس الذي تولى الرئاسة سنة 2000. وقد تبني الرجل الذي ينتمي إلى النظام الاشتراكي اقتصاد السوق مع الإبقاء على دور الدولة في الإنتاج في كثير من القطاعات الرئيسية لتشكل منافساً قوياً وعادلاً للقطاع الخاص، وهو ما أسهم في القضاء على الفقر، الذي تجاوزت نسبته الـ40%، خصوصاً في ظل إقرار برامج إصلاحية في مجال الصحة والتعليم والتوظيف بدعم حكومي استهدف الفئات الأشد فقراً، وفي أقل من أربع سنوات، أصبحت شيلي واحدة من أكبر مصدري النبيذ والمنتجات الغذائية في العالم، كما حققت زيادات كبيرة جداً في تصدير النحاس ومنتجاته الذي كانت تملكه الدولة. و جرى نفس الأمر تقريباً في فنزويلا خلال حكم الرئيس الراحل تشافيز، الذي قدم نموذجاً مثالياً في برامج دعم الفقراء والرعاية الاجتماعية والتعليم.

نبذة وجيزة عن دولة شيلي:

تشيلي بالإسبانية (Chile) ورسمياً **جمهورية تشيلي** (República de Chile) وهي دولة كاستلية اللاتينية، تقع بالمخروط الجنوبي في غرب أمريكا الجنوبية، وتمتد سواحلها على المحيط الهادي بمسافة تقدر بحوالي 4828 كيلومتراً. تحدها بيرو من الشمال، وبوليفيا من الشمال الشرقي، والأرجنتين من الشرق، والمحيط الهادي من الغرب. وتعتبر تشيلي دولة الشريط الساحلي، وذلك لأن أرضها على شكل مستطيل في غربي القارة، وتبلغ مساحة تشيلي (756,626) كيلو متراً مربعاً، وسكانها في سنة (1408 هـ - 1988 م)، 12,7 مليون نسمة، وعاصمتها سنتياجو (القديس يعقوب)، ومن مدنها فليراييزو، وأنتوفاجستا، وفالديفيا، وكونسيسيون.

تحتوي الصحراء الشمالية في تشيلي على ثروة معدنية كبيرة، أساسها النحاس، الذي يهيمن على المنطقة الوسطى الصغيرة نسبيا من حيث عدد السكان والموارد الزراعية، والمركز الثقافي والسياسي لتشيلي التي توسعت في أواخر القرن 19م عندما أدرجت المناطق الشمالية والجنوبية. ومنطقة جنوب تشيلي غنية في مجال الغابات والمراعي، وتضم سلسلة من البراكين والبحيرات. والساحل الجنوبي عبارة عن متاهة من المضائق والخلجان والقنوات والتواء شبه جزيرة، والجزر.

وغزت إسبانيا واستعمرت تشيلي في منتصف القرن 16 استبدال حكم الإنكا في شمال ووسط تشيلي، لكنها فشلت في قهر مابوتشي المستقلة التي سكنت جنوب وسط تشيلي. وبعد إعلان استقلالها عن إسبانيا في 1818، ظهرت تشيلي في 1830 كجمهورية إستبدادية مستقرة نسبيا. شهدت تشيلي في القرن 19م النمو الاقتصادي والإقليمية الهامة بعد انتهاء مقاومة مابوتشي في 1880 ، واكتساب أراضيها الشمالية الحالية في حرب المحيط الهادئ (1879-1883) بعد فوزه على بيرو وبوليفيا، في أواخر 1960 وأوائل 1970، وشهدت البلاد الاستقطاب السياسي بين اليسار واليمين والاضطراب الشديد. وتوج هذا التطور في عام 1973 التشيلي الانقلاب الذي أطاح بالحكومة اليسارية سلفادور الليندي، وضعت ديكتاتورية عسكرية يمينية طويلة دامت حوالي 16 عاما، التي خلفت أكثر من ثلاثة آلاف قتيل ومفقود.

وتكوّنت دكتاتورية برئاسة أوغستو و انتهت بينوشيه في عام 1990، بعد أن خسر استفتاء عام 1988 وخلفه ائتلاف يسار الوسط، الذي حكم خلال أربعة وعشرين سنة حتى عام 2010. وتشيلي اليوم واحدة من الدول الأكثر استقرارا وازدهارا في أميركا الجنوبية. ويشغل تشيلي مرتبة متقدمة في دول أمريكا اللاتينية في التصنيف العالمي، للتنمية البشرية والقدرة التنافسية ونصيب الفرد من الدخل والعولمة، وحالة السلم، والحرية الاقتصادية، وإدراك انخفاض الفساد. كما أنها تحتل مرتبة عالية إقليميا أيضا في استدامة الدولة، والتطور الديمقراطي. وتعدّ دولة تشيلي أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، واتحاد دول أمريكا الجنوبية، وتجمع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكارييب.

□ أصل التسمية:

توجد نظريات مختلفة حول أصل كلمة تشيلي. وفقاً لمؤرخ القرن السابع عشر -دييغو دي روزاليس، دعا الإنكا وادي أكونكاغوا تشيلي" نسبة من اسم الزعيم القبلي Picunche كاسيك" دعاTili، الذي حكم المنطقة في ذلك الوقت أثناء فتح الإنكا في القرن 15م. تقول نظرية أخرى: جاءت هذه التسمية لتشابه وادي أكونكاغوا مع وادي كاسما في بيرو، حيث كانت هناك بلدة أو وادي يسمّى شيلي. وترى نظريات أخرى أنّ تشيلي قد تستمدّ اسمها من كلمة الأمريكيين الأصليين وهذا يعني إما "أقاصي الأرض" أو "النوارس" أي من الكلمة شيلي مابوتشي، وهو ما قد يعني "حيث تنتهي الأراضي" أو من كيشوا (chiri) "الباردة أو الفلفل الحار، وهذا يعني إما "الثلج" أو "أعمق نقطة من الأرض". أصل آخر ينسب إلى شيلي هو مسمى - cheele-cheele التقليد مابوتشي من تغريد طائر يعرف محلياً .سمع الغزاة الإسبانية حول هذا الاسم من الإنكا ، وعدد قليل من الناجين من أول رحلة ديبغو دي الماجرو الإسباني الجنوبي من بيرو في 1535-1536 ، أطلقوا على أنفسهم "رجال الشطة". وفي نهاية المطاف، يعود الفضل إلى ديبغو دي الماجرو في تعميم اسم تشيلي، بعد تسمية وادي مابوتشي على هذا النحو. هجاء قديم "شيلي" كان قيد الاستخدام في اللغة الإنجليزية حتى عام 1900 على الأقلّ قبل التحوّل إلى "تشيلي".

نبذة عن جغرافية دولة تشيلي:

الأرض والسكان:

أرضها شريط طويل يمتد عبر مسافة طويلة تشمل ثمان وثلاثين درجة عرضية تبدأ من دائرة العرض الحادية والعشرين جنوباً إلى دائرة العرض السادسة والخمسين جنوباً عند رأس هورن، ويضم هذا الشريط من اليايس الأمريكي عدة جزر، يضاف إلى هذا قطاع من القارة القطبية الجنوبية، وقد أعلنت شيلي ضمها إليها، وتبدأ أرض شيلي بسلاسل جبلية تمتد بطول الشريط الساحلي، وهي قسم من جبال الأنديز، وتشكل حدوداً طبيعية بين شيلي وجيرانها، ويبلغ ارتفاع بعض قممها 5490 متراً. وأعلى جبالها اجوسدي سلاو (6870)،

وإلى جانب هذه السلاسل تمتد سهول ساحلية ضيقة على شاطئ المحيط الهادي، والقسم الجنوبي من هذه السهول على شكل فيوردات تشكل خلجاناً صغيرة. وأنهار شيلي قصيرة سريعة الجريان .

وتبلغ مساحة تشيلي 756,626 كم² تمتد من الشمال إلى الجنوب بطول 4,265 كم وبعرض أقصاه 400 كم. وتوجد في تشيلي على امتداد المحيط الهادئ سلسلة جبال منخفضة الارتفاع. وتشكل جبال الأنديز الشامخة حدود البلاد مع بوليفيا والأرجنتين. وتقع تشيلي على طول حزام رئيسي من الزلازل، ولذلك فهي معرضة للزلازل والأمواج البحر العاتية بشكل متكرر. تُقسم تشيلي إلى ثلاثة أقاليم من اليابسة، تمتد هذه المناطق من الشمال إلى الجنوب على النحو التالي :

1. إقليم الصحراء الشمالية.

2. إقليم الوادي الأوسط.

3. إقليم الأرخيبيل.

كما تمتلك تشيلي عدداً من الجزر الصغيرة في أماكن بعيدة في المحيط الهادئ يطلق عليها الأقاليم النائية أشهرها جزيرة الفصح، الجزيرة المأهولة الأكثر عزلة في العالم .

إقليم الأرخيبيل:

يمتد إقليم الأرخيبيل 1,600 كم تقريباً ابتداء من بويرتو مونت إلى أقصى الرأس الجنوبي. لأمريكا الجنوبية المسمى كيب هورن. وتعتبر هذه المنطقة ذات طبيعة برية قاسية تجتاحها الرياح، وذات منحدرات صخرية حادة تكسوها الغابات الكثيفة، وتتخللها المثالج والبحيرات. وتنتشر في الطرف الغربي لهذا الإقليم آلاف الجزر محاطة ببحر بارد عاصف. وفي أقصى الجنوب يفصل مضيق ماجلان البر التشيلي عن مجموعة الجزر التي تعرف باسم تيرا دل فويجو والمقسمة بين تشيلي والأرجنتين. ويعتبر كيب هورن الواقع على جزيرة هورن في تشيلي أقصى نقطة في جنوبي جزر تيرا دل فويجو. يعيش قليل من السكان في إقليم الأرخيبيل. ومنطقة بونتا أريناس الواقعة على مضيق ماجلان هي المستوطنة يعيش قليل

من السكان في إقليم الأرخبيل. ومنطقة بونتا أريناس الواقعة على مضيق ماجلان هي المستوطنة السكنية الرئيسية الوحيدة. لا توجد خطوط سكك حديدية في تلك المنطقة، كما أن هنالك طرقاً قليلة تربط بين المدن الكبيرة والصغيرة، ولا يصلح الجزء الأكبر من تلك الأراضي للزراعة، إلا أن المزارعين يطلقون أعداداً كبيرة من ماشيتهم لترعى في المراعي بالطرف الجنوبي لليابسة في تشيلي وفي جزر تيرا دل فويجو. كما يشتهر الجنوب الأقصى بحقول النفط ويُستخرج معظم النفط، في تشيلي من مضيق ماجلان وجزر تيرا دل فويجو .

الأقاليم النائية

تمتلك تشيلي العديد من الجزر الصغيرة النائية في المحيط الهادئ منها جزيرة الفصح وجزيرة خوان فيرنانديز. وتشتهر جزيرة الفصح التي تبعد 3,700 كم غربي اليابسة بالمنحوتات الحجرية الطبيعية الضخمة) مواي . (أما جزر خوان فرنانديز فتقع على بعد نحو 650 كم غربي تشيلي .

المناخ

تقع تشيلي جنوبي خط الاستواء، وبذلك تخالف فصول السنة بها مثيلاتها في نصف الكرة الشمالي. يمتد فصل الصيف من أواخر ديسمبر حتى أواخر مارس. ويبقى الشتاء من أواخر يونيو حتى أواخر سبتمبر. لا تسقط الأمطار لعدة سنوات في أجزاء من إقليم الصحراء الشمالية في تشيلي، إلا أن المنطقة ليست حارة بشكل خاص. وتسبب الرياح التي تهب عبر تيار بيرو البارد جواً بارداً غائماً، بالإضافة إلى حدوث ضباب بشكل متكرر على المنطقة الساحلية. ويبلغ معدل درجة الحرارة في مدينة أنتوفاغاستا 20° م في يناير في الوقت الذي تبلغ 14° م فقط في يوليو. ويتمتع إقليم الوادي الأوسط بمناخ معتدل، جاف في الصيف، ممطر في الشتاء، ويبلغ المعدل الإجمالي لسقوط الأمطار في سانتياجو 35 سم تقريباً سنوياً. أما معدل درجة الحرارة في هذه المدينة فهو 20° م تقريباً في يناير و 9° م في يوليو. والواقع أن أكثر ما يميز إقليم الأرخبيل أمطاره الباردة ورياحه الشديدة وعواصفه المتكررة. وفي مدينة بويرتو مونت، يبلغ معدل درجة الحرارة 15° م في شهر يناير و 8° م في يوليو. أما المعدل

السنوي للأمطار في هذه المدينة فهو 218 سم ولكن تسقط أمطار في بعض أجزاء إقليم الأرخيبيل بما معدله 508 سم سنويًا .

السكان:

سكان شيلي في الفترة من عام 1820، يتوقع حتى عام 2050 في القدم، كان سكان شيلي من الشعوب الهندية الأمريكية، وعندما استقر الأسبان بالبلاد حدث اختلاط بينهم وبين الهنود الأمريكيين، نتج عنه ما يسمى ب"المستيزو" (كلمة إسبانية تعني خليط). (يشكل المستيزو اليوم 65% من سكان شيلي، وحوالي ربع سكان شيلي من عناصر أوروبية، أغلبهم من الأسبان، وهناك 5% من الهنود الأمريكيين، ويعيش معظم السكان في النطاق الأوسط من البلاد حول العاصمة ففي النطاق الأوسط ثلثا السكان .

التشيليون ذوو الأصول الشرق الأوسطية:

هاجر عدد من الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين والأرمن الشرق أوسطيين إلى تشيلي بأعداد كبيرة في موجات هجرة استمرت من أواسط القرن التاسع عشر إلى بدايات القرن العشرين، وكان النصيب الأوفر من هذه الهجرات من بلاد الشام إبان الحكم العثماني حيث كان التضييق على العرب في أرزاقهم وخصوصا المسيحيين.

لذلك فضل الكثير منهم الهجرة إلى الخارج لضروريات توفير مقومات معيشة أفضل. فاستقر الكثير من الشرق أوسطيين في تشيلي والأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وغيرها. وبحسب بعض التقديرات فإن عدد الذين ينحدرون من أصول شرق أوسطية في دول أميركا اللاتينية يقدر بـ 25 مليون شخص، 10 مليون منهم في البرازيل وحدها. يبلغ تعداد التشيليين من أصول شرق أوسطية قرابة الـ 800,000 شخص يشكلون 5% من إجمالي تعداد السكان في تشيلي جلهم تقريباً من أصول فلسطينية حيث يبلغ تعدادهم قرابة الـ 500,000 شخص. ويعود السبب في أن معظم الهجرات انطلقت من فلسطين ولبنان إلى

أن سكان هذه المناطق كانوا الأوفر حظاً في التعليم، وبالتالي الأكثر انفتاحاً والأكثر قدرة على الاندماج مع مجتمعات جديدة .

يعتبر التشيليون الشاميون قوة ضغط كبيرة داخل المجتمع التشيلي، وهم الشريحة الأكثر تعليماً في تشيلي. وقد قاموا بتأسيس العديد من المراكز الثقافية التي تعنى بتغذية روح الانتماء للوطن الأم، من ذلك مؤسسة بيت لحم ونادي فلسطين لكرة القدم الذي يعد من أكبر الأندية الرياضية في البلاد .

التنمية في التشيلي:

الزراعة والمعادن:

استطاعت تشيلي تطوير مواردها، فحققت تفوقاً في مجال الاستغلال المعدني والصناعي إلى جانب التقدم الزراعي رغم حظها الضئيل من الأراضي الصالحة للزراعة، وأهم الحاصلات : القمح، والشعير، والذرة، والأرز، والبنجر، وتخصص مساحة لابأس بها لزراعة الخضر والفاكهة وتتكون ثروتها الحيوانية من الأبقار والأغنام، وصيد الأسماك حرفة هامة خصوصاً في القطاع الجنوبي من تشيلي .

وتتمتلك تشيلي حوالي ثلث احتياطي النحاس في العالم، كما أنها أكبر دول العالم استخراجاً لل(النترات الطبيعي)، وإلى جانب هذا يعد الذهب والفضة والمنجنيز والحديد، واكتشف بها البترول مؤخراً، وقد دفع هذا حركة التصنيع بالبلاد، وأهم الصناعات : صهر الحديد وصناعة الصلب، والصناعات الغذائية خصوصاً صناعة تعليب الأسماك وصناعة السكر والمخصبات .

التطور التاريخي للنظام السياسي في تشيلي:

- نالت تشيلي استقلالها من الاستعمار الإسباني في العام 1818 وحقق شعبها أول حكومة ديمقراطية له سنة 1861.

- أما ولادة الدستور الأول فقد وضع في 1925 والذي زاد من صلاحيات رئيس الجمهورية
- وفي عام 1958 كانت انطلاقة المرحلة التمهيدية الثانية حينما تم انتخاب اليساندري بلما الليبرالي رئيساً للجمهورية حينها شهدت البلاد أول صدام جدي بين الجيش والسلطة السياسية بين الحريين العالميتين الأولى والثانية تحت حكم السياسي الليبرالي أرتورو أليساندري الذي قام بعدة إصلاحات اجتماعية عارضها الجنرالات لكن ظلت تشيلي ديمقراطية
- 1958 فترة النقلة النوعية التي جعلت التشيليون مصممون على الاستقرار الدستوري من خلال انطلاقة الفكر الاشتراكي في التشيلي من خلال انتخاب سلفادور أليندي والذي لم يحكم إلا ثلاثة سنوات إثر انقلاب عسكري من قبل الديكتاتور بينوشيه فدخلت التشيلي في مرحلة الديكتاتورية والتي حكمت فيها بالحديد والنار والقمع وتم تعطيل البرلمان والدستور حتى عام 1980
- 1980 ولادة الدستور الجديد وبدأ العمل به في 11 مارس 1981، ثم عدّل، في 30 يولييه 1989، وكذلك في عام 1997.

التقسيم الإداري

تنقسم تشيلي إلى 15 إقليم (بالأسبانية *Regiones* ومفردتها *Región*) ، وهي التقسيم الإداري الأول في الدولة. يعين على رأس كل إقليم مشرف (*Intendente*) معين من قبل الرئيس ومجلس إقليمي منتخب بالانتخاب غير المباشر (*Consejo Regional*).

وتنقسم هذه الأقاليم الخمس عشر إلى محافظات (*Province*) وهي المستوى الإداري الثاني في الدولة ، كل محافظة تدار بواسطة محافظ (*Gobernador*) معين من قبل الرئيس. هناك 54 محافظة بالأجمالي. وتنقسم هذه المحافظات إلى شعبيات (*Commune*) وهي المستوى الإداري الثالث وتحكم بواسطة بلديات (*Municipality*)

الدرس الثاني عشرة: التجربة التنموية الأثيوبية (إفريقيا)

كانت إثيوبيا في العام 2000 إحدى أكثر بلدان العالم فقرًا وتهدها المجاعة، إلا أنها تمكنت من القفز خطوات كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وباتت تعتبر واحدة من الدول الخمسة الأسرع نموًا في العالم، ومن أكثر الأماكن استقرارًا في إفريقيا في منطقة يسودها الصراع وعدم الاستقرار.

وسرد هذه السطور مهم ليس لتبيان التجربة الإثيوبية في تحقيق معدلات نمو عالية فحسب بل أيضًا مهم لدول إفريقية التي لا تزال تترزح تحت وطأة الفقر والبطالة ودول عربية مجاورة لها كالسودان، علمًا أن موارد تلك الدول لا تقل أهمية عن تلك الموجودة في إثيوبيا، فما الذي اتبعته إثيوبيا للانطلاق في ركب التطور ومسيرة التنمية؟

الاقتصاد الإثيوبي:

نجحت إثيوبيا في تحقيق معدلات نمو اقتصادية قوية خلال العقد الماضي ونافست معدلات النمو في الصين، ففي العام 2013/2012 بلغ معدل النمو نحو 9.7% وحققت المرتبة 12 بين الاقتصادات العالمية من حيث سرعة النمو، وبلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي لإثيوبيا نسبة 8.5% خلال العام المالي 2016/2015، مقارنة مع 10.7% خلال العام المالي الذي سبقه.

آليات التنمية:

الزراعة:

نجح النمو المستمر في البلاد على مدار السنوات الماضية في خفض نسبة الفقر بشكل كبير من 44% في العام 2000 إلى 30% في العام 2011 مع الإشارة أن هناك أعداد كبيرة من الناس لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر، وينتظر من الحكومة بذل المزيد من الجهود للحد من الفقر، ويعود الفضل في مسيرة النمو إلى تنمية قطاع الزراعة والخدمات الزراعية التي لعبت دورًا كبيرًا في نهضة الاقتصاد الإثيوبي. ساهمت السياسات الاقتصادية

المتبعة من قبل الحكومة في إنعاش الهيكل الاقتصادي في البلاد من زراعة وصناعة وتجارة، وابتداءً من الزراعة التي تعد أهم مورد تحظى به البلاد هناك تركزت أعمال الحكومة على الاهتمام بالاستثمارات الزراعية، وكل ما يتعلق بها بغرض تحقيق الأمن الغذائي، إذ مثلت الزراعة نحو 42.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2013/2012 بمعدل نمو 7.1%، في الوقت الذي شكلت الصناعة 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو 18.5% والخدمات بنسبة 4.5%.

نجح النمو المستمر في إثيوبيا على مدار السنوات الماضية في خفض نسب الفقر بشكل كبير من 44% في العام 2000 إلى 30% في العام 2011

تعد الزراعة من أهم مفاتيح تحقيق النمو المستدام والشامل لسكان القارة الإفريقية لأنها تساعد على التصنيع من خلال تجهيز المنتجات الزراعية والزراعية التجارية، وتقليل الاعتماد على قطاع الخدمات، الذي يشغل المحرك الرئيسي للنمو.

انطلقت مسيرة النمو والتنمية في إثيوبيا من خلال الاهتمام بالزراعة العنصر الرئيس للهيكل الاقتصادي في أي بلد وأساس أي عملية نمو حيث تشكل عامود الاقتصاد ولها حمل توظيفي كبير من خلال توظيف نحو 80% من العمالة في إثيوبيا، بالإضافة إلى أنها تجني 70% من إيرادات التصدير.

إذ وضعت الحكومة الإثيوبية في إطار خطتها للنمو والتحول الاقتصادي أولوية خاصة للقطاع الزراعي، واستهدفت في الخطة النهوض بالقطاع الزراعي من خلال تحسين بنية القطاع ودعم حصول المزارعين على الائتمان وتحسين الخدمات الإرشادية وتشجيع الري وتأمين مدخلات الزراعة وتنظيم الحيازات الزراعية.

تسهيلات التصدير للمستثمرين:

وتساهم الحكومة في توفير التسهيلات المتمثلة في السماح للمستثمر الإثيوبي بتصدير منتجاته دون أي رسوم وإعفاء ضريبي لفترة تصل بين 3-7 سنوات، وكذلك يسمح ارتفاع

مخزون الأراضي الزراعية بها إلى تأجيرها لدول أخرى للزراعة لتأمين غذائها، إذ تبلغ المساحة المزروعة في إثيوبيا 20% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة.

تشجيع وتنظيم الإنتاج الزراعي:

وتمكنت من إنتاج 54 ألف طن من الحمضيات في العام 2013 حسب منظمة الأغذية والزراعة كما أنتجت قرابة 23 مليون طن من الحبوب في العام 2014 حسب نفس المنظمة بما تشمله من قمح وشعير وزيت نباتية مختلفة وفواكه كالموز والبرتقال بالإضافة للشاي والكاكاو والقهوة والورد ومنتجات أخرى، وشكلت القهوة كأهم سلعة الرئيسة للتصدير، نحو 24.2% من إجمالي إيرادات الصادرات ثم البذور الزيتية 14.3%، والقات 8.8% والبقوليات 7.6%.

يذكر أن منتج القهوة يحظى باهتمام واسع النظير وتشتهر إثيوبيا به، فالمناخ الإثيوبي مناسب لزراعة القهوة مما يساعدها على إنتاج أجود أنواع القهوة وتعتبر أكبر منتج للقهوة التي تصدر للوطن العربي ودول مختلفة حول العالم.

حققت إثيوبيا المرتبة الـ12 بين الاقتصادات العالمية من حيث سرعة النمو.

تخطيط قطاع الصناعة:

ومثلت السلع الرئيسة السابقة بالإضافة للذهب الذي وصلت نسبة تصديره 18.8% ما يقرب من 80% من عائدات التصدير، وأصبح الذهب ثاني أهم سلع الصادرات بعائدات بلغت 602 مليون دولار في 2012/2011، ونحو 579 مليون دولار في 2013/2012.

ويعد قطاع الذهب من أبرز القطاعات التعدينية المهمة في البلاد ويُشكل قطاع التعدين نسبة تقارب 1% من الاقتصاد الإثيوبي، ويشمل قطاع التعدين الاستثمارات في عملية استخراج الذهب والنحاس وباقي الموارد الطبيعية وتوسعى الحكومة لرفع حجم الاستثمارات في هذا المجال إلى 10% خلال الأعوام المقبلة.

اهتمام إثيوبيا بقطاع الزراعة وطفرة النمو الذي حصل فيه لا يعني عدم وجود مشاكل به، حيث تشير التقارير الواردة بأن القطاع يواجه تحديات كبيرة تحد من إمكاناته، وتضعف فرص نمو الإنتاجية الزراعية، ومن بين تلك المشاكل الصدمات البيئية والمناخية التي تصيب البلاد دائماً خاصة موجات الجفاف المتكررة، وضعف المؤسسات التسويقية وضعف البنى التحتية، فضلاً عن أن الإنتاجية لا تزال منخفضة نسبياً.

سد النهضة الإثيوبي:

و القطاعات التي تدر على الحكومة دخلاً نذكر منها قطاع الطيران، إذ تمتلك شركة الطيران الإثيوبي شبكة طيران تربط إفريقيا ببعضها البعض من خلال استحواد شركة الطيران الإثيوبية على شركات أخرى في غرب ووسط إفريقيا، إلى شمال إفريقيا وأوروبا، بجانب تحقيقها أرباحاً بلغت 110 مليون دولار السنة الفائتة.

كما تجاوز حجم الصادرات الإثيوبية من سيقان الزهور شهرياً 80 مليون ساق إلى 40 دولة 70% إلى هولندا التي تقوم بإعادة تصديرها إلى شتى أرجاء العالم، كما تصدر إثيوبيا الزهور إلى ألمانيا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة والشرق الأوسط، وتقدم الدولة حوافز للمستثمرين المحليين والأجانب على السواء بما في ذلك فترة سماح ضريبية تصل إلى خمس سنوات وإعفاء استيراد السلع الرأسمالية من الجمارك وإعفاءات أخرى.

وبفضل تحريك العجلة الاقتصادية ارتفعت الإيرادات الضريبية المتحصلة في الوعاء الضريبي لدى الحكومة، بنسبة 24.8% وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حققت 11.7% في عام 2013/2012، وساعد تحسن تعبئة الإيرادات المحلية الحكومة الإثيوبية على تمويل 81% من نفقاتها من مصادرها المحلية .

بلغت المساحة المزروعة في إثيوبيا 20% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة

ولا يستوي الكلام عن إثيوبيا دون ذكر سد النهضة الإثيوبي الذي يعتبر أكبر سد على نهر النيل حيث يبلغ ارتفاعه 145 متراً وطوله نحو 18 متراً، وتقدر تكلفة إنشائه ما يقارب 5 مليارات دولار، وتبلغ سعة التخزينية 74 مليار متر مكعب أي نحو مرة ونصف من إجمالي

سعة النيل الأزرق من المياه سنويًا، وتقدر القدرة المائية للسد على توليد الكهرباء بنحو 6000 - 7000 ميغاوات أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الطاقة الكهربائية المولدة من محطة سد أسوان الكهرومائية، وتخطط الحكومة للاستفادة من سد النهضة بعد الانتهاء منه في زراعة نصف مليون هكتار، وتخفيف مشكلة الجفاف المتزايدة التي يعيشها شرق إثيوبيا.

الاستثمار الأجنبي محرك عملية التنمية:

تعتمد إثيوبيا كدول إفريقيا على الاستثمارات الأجنبية والمعونات من المؤسسات الدولية والدول، إذ لا تستطيع الموازنة العامة لإثيوبيا تغطية نفقات مشاريع البنية التحتية والسدود وأشياء أخرى، حيث قدرت المعونات الدولية التي حصلت عليها إثيوبيا في العام 2014 نحو 1.320 مليار دولار كما تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم معونات بقيمة 640 مليون دولار خلال السنوات الخمسة المقبلة لتمويل مشاريع النقل داخل إثيوبيا أو التي تربط بين إثيوبيا وجيرانها .

توظف الزراعة نحو 80% من العمالة في إثيوبيا وتجنّي 70% من إيرادات التصدير .

وبالنسبة للدول التي تعمل على مد استثمارات مباشرة فيها، تأتي الصين في المرتبة الأولى من قائمة الدول الأكثر استثمارًا في إثيوبيا، وتمويلًا أيضًا للمشاريع القومية الكبرى الحكومية، مما جعلها إحدى أكثر البلدان التي حظيت باستثمارات قومية كبرى كمد السكك الحديدية والطرق والجسور والموانئ.

ستحتل إثيوبيا مرتبة بين أكبر أربع مراكز تصنيعية في إفريقيا بحلول العام 2025 في حين أنها لم تستطع في العام 2009 استقطاب استثمارات أجنبية إلا في حدود 108 مليون دولار فقط، وفيما بعد بلغت حصيلة الاستثمارات الأجنبية من 2013 - 2016 نحو 3.6 مليار دولار، وجرى تقديم تراخيص استثمار لـ 2146 مستثمرًا أجنبيًا شاركوا في استثمارات تبلغ قيمتها 17 مليار دولار في الفترة المذكورة وتم تنفيذ 637 مشروعًا استثماريًا، لذا يعد تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى إثيوبيا أهم منعطف جذري للتنمية منذ ثمانينيات القرن الماضي منذ أن تعرضت البلاد لحادث مجاعة شديدة بسبب عدم وجود تنمية .

وخلص القول أنّ أسس التنمية في أثيوبيا، تشجيع وتنظيم والاعتماد على الزراعة بالدرجة الأولى في عملية التنمية. هذا بالإضافة إلى التخطيط بإيجاد آليات لعملية التنمية في شتى القطاعات.

الدرس الثالث عشرة: التجربة التنموية الصومالية (أفريقيا)

لمحة تاريخية عن دولة الصومال:

الصومالية أو جمهورية الصومال الفيدرالية (Federaalka Soomaaliya) وكانت تعرف فيما قبل باسم جمهورية الصومال الديمقراطية، هي دولة عربية تقع في منطقة القرن الأفريقي في شرق أفريقيا ويحدها من الشمال الغربي جيبوتي، وكينيا من الجنوب الغربي، وخليج عدن من الشمال والمحيط الهندي من الشرق، وأثيوبيا من الغرب. وتملك أطول حدود بحرية في قارة أفريقيا. تتسم تضاريسها بالتنوع بين الهضاب والسهول والمرتفعات. مناخها صحراوي حار على مدار السنة مع بعض الرياح الموسمية والأمطار غير المنتظمة .

كان شمال شرق الصومال قديماً أحد أهم مراكز التجارة العالمية بين دول العالم القديم. حيث كان البحارة والتجار الصوماليون يتاجرون في (البخور واللبان) المستكة (ونبات المر والتوابل) ، التي كانت تعتبر من أقيم المنتجات في المنطقة الجنوبية من جزيرة العرب وسقطرى بالنسبة للمصريين القدماء والفينيقيين والمايسونيين والبابليين، الذين ارتبطت بهم جميعاً القوافل التجارية الصومالية وأقام الصوماليون معهم العلاقات التجارية.

وبالنسبة للعديد من المؤرخين ومدرسي التاريخ، يرجح أن يكون شمال شرق الصومال خصوصاً ومحيطها التي زرعت بها شجرة البخور تدخل في مناطق مملكة البنط القديمة التي تمتد من موطن شجر البخور واللبان الأساسي في الساحل العماني والحضرمي وجزيرة سقطرى، التي كانت تربطها علاقات وثيقة مع مصر الفرعونية خاصة في عهدي الفرعون "ساحو رع" من ملوك الأسرة الخامسة في عهد الدولة القديمة، والملكة "حتشبسوت" من ملوك الأسرة الثامنة عشر في عهد الدولة الحديثة . ويرجح ذلك إلى التكوينات الهرمية والمعابد والمباني التي تم بنائها بالجرانيت والرخام، والتي يرجع زمانها إلى نفس الفترة التي ترجع إليها مثيلاتها من المباني في مصر القديمة . وفي العصر القديم، تنافست العديد من الدويلات التي نشأت في بعض مناطق الصومال مثل شبه جزيرة حافون، ورأس قصير ومنطقة مالاو مع جيرانهم في الحبشة مثل دامت ومملكة سبأ والأرشكيين والأكسوميين ، وعلى الساحل

الجنوبي من جزيرة العرب مثل مملكة حضرموت و مملكة أوسان على التجارة مع ممالك الهند والإغريق والرومان القديمة. ومع ميلاد الإسلام على الجهة المقابلة لسواحل الصومال المطلة على البحر الأحمر تحول التجار والبحارة والمغتربين الصوماليين القاطنين في شبه الجزيرة العربية تلقائياً إلى الإسلام وذلك من خلال تعاملهم مع أقرانهم من التجار العرب المسلمين . ومع فرار العديد من الأسر المسلمة من شتى بقاع العالم الإسلامي خلال القرون الأولى من انتشار الإسلام بالإضافة إلى دخول أغلبية الشعب الصومالي إلى الإسلام سلمياً عن طريق المعلمين الصوماليين المسلمين، الذين عملوا على نشر تعاليم الإسلام في القرون التالية. تحولت الدويلات القائمة على أرض الصومال إلى دويلات ومدن إسلامية مثل مدن مقديشيو و بربرة و زِيلِع و باراوا و مركا والذين كونوا سوية جزء من الحضارة البربرية. وقد عرفت مقديشيو بعد انتشار الإسلام في الصومال باسم "مدينة الإسلام" كما تحكمت في تجارة الذهب في منطقة شرق أفريقيا لقرون طويلة. وفي العصور الوسطى، سيطرت على طرق التجارة العديد من الإمبراطوريات الصومالية القوية، منها إمبراطورية أجوران والتي حكمت المنطقة في الفترة بين القرنين الرابع عشر والسابع عشر للميلاد والذي برعت في الهندسة الهيدروليكية وبناء الحصون،

وكذلك سلطنة عدن التي كان قائدها الإمام أحمد بن إبراهيم الغازي الملقب "بالفاتح" أول عسكري أفريقي يستخدم المدفعية العسكرية على مدار التاريخ خلال حربه ضد إمبراطورية الحبشة في الفترة الممتدة بين عام 1529 وحتى عام 1543، وأيضاً حكام سلطنة غلدي من "أسرة غوبرون" والتي أرغمت سيطرتهم العسكرية حكام مدينة لامو من سلاطين الإمبراطورية العمانية على دفع الجزية للسلطان الصومالي أحمد يوسف، رابع سلاطين أسرة غوبرون ، الذي حكم في الفترة الممتدة بين عامي 1848 حتى 1878.

وخلال القرن التاسع عشر وبعد انعقاد مؤتمر برلين عام 1884، أرسلت الإمبراطوريات الأوروبية العظمى جيوشها إلى منطقة القرن الإفريقي بغية السيطرة على هذه المنطقة الإستراتيجية في العالم مما دفع الزعيم محمد عبد الله حسان، مؤسس الدولة الدراويشية، إلى

حشد الجنود الصوماليين من شتى أنحاء القرن الأفريقي وبداية واحدة من أطول حروب المقاومة ضد الاستعمار على مدار التاريخ . استطاعت الصومال في البداية مقاومة الاستعمار.

حيث تمكنت دولة الدراويش من صد هجوم الإمبراطورية البريطانية أربع مرات متتالية وأجبرتها على الانسحاب نحو الساحل. وهزمت دولة الدراويش في عام 1920 عندما استخدمت القوات البريطانية الطائرات خلال معاركها في أفريقيا لقصف "تاليح" عاصمة الدولة الدراويشية. وبذلك تحولت كل أراضي الدولة إلى مستعمرة تابعة للإمبراطورية البريطانية . كما واجهت إيطاليا نفس المقاومة من جانب السلاطين الصوماليين ولم تتمكن من بسط سيطرتها الكاملة على أجزاء البلاد المعروفة حالياً بدولة الصومال إلا خلال العصر الفاشي في أواخر عام 1927 واستمر هذا الاحتلال حتى عام 1941 ، حيث تم استبداله بالحكم العسكري البريطاني . وظل شمال الصومال مستعمرة بريطانية في حين تحول جنوب الصومال إلى دولة مستقلة تحت الوصاية البريطانية إلى أن تم توحيد شطري الصومال عام 1960 تحت اسم جمهورية الصومال الديمقراطية .

ونتيجة لعلاقتها الأخوية والتاريخية مع مختلف أقطار الوطن العربي، تم قبول الصومال عضواً في جامعة الدول العربية عام 1974 . كما عملت الصومال على توطيد علاقاتها بباقي الدول الأفريقية، فكانت من أولى الدول المؤسسة للاتحاد الإفريقي، كما قامت بدعم ومساندة المؤتمر الوطني الأفريقي، في جنوب أفريقيا ضد نظام الميز العنصري،

الاضطرابات، حافظت الصومال على اقتصاد صحي غير رسمي، تقوم أساساً على والثروة الحيوانية وشركات التحويلات و المال والاتصالات السلكية واللاسلكية. ونظراً لندرة هيئات حكومية رسمية وإحصاءات والحرب الأهلية الأخيرة، فإنه من الصعب قياس حجم أو نمو الاقتصاد. وقدرت وكالة الاستخبارات المركزية في عام 1994، الناتج المحلي الإجمالي ب 3.3 مليار دولار. و وقدر له أن يكون 4.1 مليار دولار. في عام 2001، وبحلول عام 2009، تشير تقديرات وكالة المخابرات المركزية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد نما إلى حوالي 5.7 مليار دولار، مع معدل النمو الحقيقي المتوقع ب 2.6%. ووفقاً لتقديرات غرف

بريطانيا لسنة 2007 من تقارير التجارة والقطاع الخاص الذي نما أيضا، لا سيما في قطاع الخدمات. وعكس الفترة السابقة للحرب الأهلية عندما كانت معظم الخدمات والقطاع الصناعي تديرها الحكومة، كان هناك استثمار كبير، وإن كان ذلك الاستثمار بعيد عن التروي خاصة في الأنشطة التجارية، وقد تم تمويل هذا إلى حد كبير من الصوماليين في الشتات، وتشمل التجارة والتسويق، والمال خدمات النقل والمواصلات والاتصالات، ومعدات صيد الأسماك، وشركات الطيران والاتصالات والتعليم والصحة والبناء والفنادق. ويعزو الليبرالي الاقتصادي بيتر ليسون هذا إلى زيادة النشاط الاقتصادي والقانون العرفي الصومالي، الذي يوفر بيئة مستقرة لمزاولة العمل فيها. ▣.

التصنيع:

الجديد مصنع تعبئة كوكا كولا في مقديشو، وعلامة على الثقة في الأعمال التجارية المتنامية القطاع الصناعي متواضع، استنادا إلى تجهيز المنتجات الزراعية، ويمثل 10% من إجمالي الناتج المحلي للصومال.

قبل اندلاع الحرب الأهلية في عام 1991، كان ما يقرب من 53 من الشركات المملوكة للدولة الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة تتهاوى، مع الصراع الذي أعقب ذلك دمرت العديد من الصناعات المتبقية. ومع ذلك، في المقام الأول نتيجة لاستثمارات محلية كبيرة من جانب الجالية الصومالية، وكثير من هذه الاستثمارات الصغيرة أعادت فتح المصانع وأنشأت الأحدث منها. وتشمل هذه الأخيرة مصانع الأسماك و التعليب ومصانع لتصنيع اللحوم في الشمال، فضلا عن 25 مصنعا في منطقة مقديشو، لصنع المعكرونة، و المياه المعدنية والحلويات، وأكياس البلاستيك والنسيج، والجلود، والمنظفات والصابون، والألومنيوم، والوسائد، وقوارب الصيد، وإجراء التعبئة والتغليف، ومعالجة الحجر .

الضيافة:

وشهد قطاع الضيافة في الصومال مستوى غير مسبوق من النمو في السنوات القليلة الماضية. بناءت كثيرة تجري في مقديشو وغيرها من المراكز الحضرية الكبرى، وتشجيع

تأسيس المطاعم والفنادق الجديدة . خاصة تنظيم الأمن والميليشيات ويتم تعيينهم لضمان سلامة وسير العمل الطبيعي.

الزراعة:

ويعمل 71% من سكان الصومال في مجال الزراعة. يتم تشغيلهم في شمال ووسط البلاد والرحل وأساسا تربية الماشية، تبعا للتضاريس والأغنام والماعز والأبقار والإبل أبقى .

الزراعة، ترتبط جزئيا مع الزراعة المستديمة، وتعمل في جنوب الصومال في وديان وجوبا شابيلي (مع الري) وكذلك في المنطقة الواقعة بين هذين النهرين (كما البعلية). بالإضافة إلى زراعة الكفاف هنا، وهناك أيضا مزارع الموز، والتي بنيت خلال الحقبة الاستعمارية الإيطالية في الصومال .

أدت موجات الجفاف والفيضانات في وديان الأنهار، والزراعة، مؤخرا، أن تتضرر خلال الحرب الأهلية، إلى الموت جوعا .

التجارة الخارجية:

رعي الغنم في الصومال:

استيراد البضائع الأهم هو الدواء من كينيا. ويتم استيراد المنتجات الصناعية ومنتجات البترول والمواد الغذائية و مواد البناء .

وكان لتصدير الماشية في دول شبه الجزيرة العربية عادة عاملا اقتصاديا مهما، ولكن لم تضعف، والمملكة العربية السعودية مرتبطة باستيراد الماشية الصومالية 1998-2006، ظاهريا لمنع دخول الأمراض الحيوانية (حمى الوادي المتصدع). وكان بين جنوب الصومال وكينيا المجاورة و صادرات أخرى تشمل الموز والأسماك، وجلود الحيوانات والخردة .

مصادر:

1- "Guide to African Markets". British Chambers of Commerce.
2007. مؤرشف من الأصل في 25 أكتوبر 2013. اطلع عليه بتاريخ 20 أغسطس
2010.

2- Somalia: The Resilience of a People

نسخة محفوظة 03 مارس 2016 على موقع واي باك مشين .

3. "Somalia". وكالة المخابرات المركزية. 14-05-2009. مؤرشف من الأصل
في 9 مايو 2019. اطلع عليه بتاريخ 31 مايو 2009.

الدرس الرابع عشرة: التجربة التنموية التركية

مقدمة:

تتناول هذه المحاضرة النموذج التركي في التنمية، الذي حقق التقدم والتنمية من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، حيث تمثل تركيا أحد أكثر النماذج التنموية أهمية في منطقة الشرق الأوسط، كما شهدت طفرة اقتصادية واجتماعية وسياسية تحت قيادة حزب العدالة والتنمية في السنوات الأخيرة، طبقت تركيا العديد من برامج الإصلاح الهيكلي تحت شروط البنك الدولي كما أن اقتصادها شهد أزمات عديدة كان أشدها الأزمة الاقتصادية عام 2000 ، هذا ما وضع حزب العدالة والتنمية منذ تسلمه الحكم سنة 2002 أمام خيارات صعبة وأخذ يطبق العديد من الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد إضافة للبحث عن سياسات مؤسساتية وفق تطبيق مبادئ الحكم الراشد ضمن عمل السياسة والبرامج الوطنية التي كانت مدعومة من قبل المؤسسات الدولية، ولقد احتل الاقتصاد التركي المرتبة السابعة عشر عالميا وأكبر سادس اقتصاد في أوروبا، كما وصل متوسط النمو الاقتصادي 5.1% بين عامي 2012 و 2013، بينما بلغ متوسط النمو الإقتصادي الحقيقي 6.1% بين عامي 2010 و 2013.

يُعرف اقتصاد تركيا كسوق ناشئة من قبل صندوق النقد الدولي ومتطورة بشكل كبير، مما يجعل تركيا واحدة من الدول الصناعية الجديدة. تركيا من بين أبرز المنتجين للمنتجات الزراعية في العالم، والمنسوجات؛ والسيارات والسفن وغيرها من معدات النقل، ومواد البناء، والالكترونيات الاستهلاكية والأجهزة المنزلية. في السنوات الأخيرة، وتشهد تركيا نمواً سريعاً في القطاع الخاص، إلا أن الدولة لا تزال تلعب دوراً رئيسياً في الصناعة والأعمال المصرفية، والنقل، والاتصالات .

□ اتجاهات الاقتصاد الكلي:

تركيا هي الدولة السابعة عشر 17 من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، و15 الخامسة عشر من حيث الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية) بنسبة.

تركيا عضو مؤسس في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (1961) ومجموعة العشرين للاقتصاديات الرئيسية (1999). منذ 31 ديسمبر 1995، وهي أيضًا جزء من الاتحاد الجمركي في الاتحاد الأوروبي .

خلال عقد التسعينيات الماضي، كان لعدم اليقين السياسي في تركيا آثار سلبية تركت الاقتصاد تحت وطأة الدين المحلي والأجنبي بسبب ارتفاع التضخم، وعجز الموازنة الكبير، وارتفاع عجز الحساب الجاري. أخفقت الحكومات الائتلافية في معالجة هذه المشكلات. بعد صعوده إلى السلطة في 2002، وضع حزب العدالة والتنمية منظورًا جديدًا للاقتصاد والسياسة الخارجية، يشار إليه إجمالاً بـ «تركيا الجديدة». أكدت الحكومة الانضباط المالي، والتحول الهيكلي، والخصخصة. خلال هذه الفترة، تعافت تركيا سريعًا من الآثار السلبية لأزمة 2001 المالية، وحققت معدل نمو مطردًا. كما نجت البلاد من أزمة 2008 المالية العالمية بأقل ضرر. تسعى الحكومة لتحقيق أهدافها بحلول الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية.

ألقت الإخفاقات السياسية بظلالها سنوات عديدة على الاقتصاد التركي، مما أدى لتحقيقه أداء أقل من إمكاناته الكاملة. كما كان لمستويات عدم اليقين السياسي العالية خلال التسعينيات تأثير سلبي على عدد من المجالات، منها الاقتصاد. خلال هذه الفترة، تُرك ارتفاع التضخم، وتراكم الدين الخارجي، وزيادة عجز الحساب الجاري للاقتصاد عرضة لصدمات محلية ودولية. أخفقت سلسلة من الحكومات الائتلافية في اتخاذ التدابير اللازمة والسياسات الملائمة . كانت هذه هي الظروف التي شهدت تركيا في ظلها إحدى أشد الأزمات الاقتصادية في تاريخها سنة 2001. وعقب الأزمة المالية مباشرة، أسفرت انتخابات

2002 البرلمانية عن إخفاق أحزاب سياسية عديدة في تأمين تمثيل لها بالمجلس التشريعي الوطني، وهكذا فتحت الانتخابات صفحة جديدة في تاريخ البلاد السياسي. فاز حزب العدالة والتنمية فوزًا ساحقًا في انتخابات 2002، وشرع في سلسلة إصلاحات في السياسة، والاقتصاد، والسياسة الخارجية، وغيرها من المجالات الرئيسية التي يشار إليها مجتمعة بـ«تركيا الجديدة». وضعت الانتخابات نهاية لتعاقب الحكومات الائتلافية التي شلت البلاد 11 عامًا .

وبعد تولي السلطة أواخر 2002، اتخذ حزب العدالة والتنمية خطوات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي. و وضعت الحكومة خلال هذه الفترة، لوائح جديدة للنظام المصرفي، بهدف الانضباط المالي وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة . ودشنت سياسات الحكومة فترة من النمو المتواصل، واتخذ حزب العدالة والتنمية في هذه الأثناء، تدابير لتعزيز المالية العامة، وزيادة فعالية المؤسسات العامة، وتجنب الوقوع في فخ الديون. خلال العقد الذي تولى فيه العدالة والتنمية الحكم، أجرت ثلاث حكومات متعاقبة إصلاحًا شاملًا للاقتصاد التركي الذي يفوق أداءه حاليًا أداء دول عديدة تعاني أزمات بمنطقة اليورو من حيث مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي . وتقدم هذه الدراسة تحليلًا لاقتصاد تركيا خلال العقد الماضي مع الإشارة إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتحول المالية العامة، والسياسات الاجتماعية الجديدة، وتحسن العلاقات بالمنظمات الدولية، وتغيرات الاقتصاد العالمي عقب أزمة 2008 المالية العالمية. وأخيرًا، تقترح الدراسة تدابير لتحسين المكانة الحالية للاقتصاد، وتفصل أولويات تركيا اتجاه أهدافها لعام 2023 .

الاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادي:

أدى توسع الأسواق العالمية وتوافر الائتمانات الرخيصة عقب أزمة 2001 المالية إلى زيادة كبيرة في تدفق رؤوس الأموال، من الأسواق المالية إلى الدول النامية. وخلال هذه الفترة، جعل توافر السيولة الواسع في الأسواق العالمية، مع ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في تركيا، البلاد وجهة جذابة لرؤوس الأموال.

1- نتيجة لذلك، سجل الاقتصاد نموًا بنسبة 6.2 بالمئة في 2002 متعافياً من انكماش بلغ 5.7 بالمئة في 2001. وبالمثل، شهدت البلاد نموًا بلغت نسبته 5.3 بالمئة في 2003، و9.4 بالمئة في 2004، و8.4 بالمئة في 2005، و6.9 بالمئة في 2006. وخلال هذه الفترة، لم يكن النمو الاقتصادي راجعاً فقط إلى زيادة حجم السلع والخدمات المصدرة، بل لانتعاش الطلب المحلي كذلك. وأسهمت استثمارات أجنبية مباشرة في الوقت نفسه، مساهمة كبيرة في الإنتاج المحلي. وبفضل هذه الأسباب كلها، فضلاً عن التدابير الوقائية المتنوعة وبرنامج التقشف الاقتصادي بعد الأزمة، اكتسب الاقتصاد التركي مرونة ضد الصدمات الخارجية وسجل إحدى أسرع فترات النمو منذ 1950 بين 2002 و2007. وأثرت أزمة 2008 المالية العالمية في الاقتصاد التركي بشكل رئيس من حيث العلاقات التجارية بدرجة ما، وأدت في 2009 إلى ركود بلغ 4.8 بالمئة. نتيجة لفترة الركود، شرعت تركيا تسعى إلى الوصول إلى أسواق جديدة على أمل إيجاد بدائل للاتحاد الأوروبي، وهو الكتلة التجارية التي تضم الغالبية العظمى من حجم التجارة الخارجية للبلاد. وأسهم إنشاء صلات تجارية مع أسواق جديدة، بالإضافة إلى ازدياد حجم الطلب المحلي والصادرات في تعافي الاقتصادي التركي. وضمنت إعادة تركيا لهيكلتها قطاعها الحقيقي وإحيائه إمكانية أن تساهم جميع قطاعاتها في النمو الاقتصادي، وأتاحت للاقتصاد أداءً جيداً للغاية في 2010 و2011. وسجل الاقتصاد التركي خلال هذه الفترة، نموًا سنويًا بمعدل 8.5 بالمئة ليصبح ثاني أسرع اقتصاد نموًا في العالم، بعد الصين التي بلغ نموها 9.2 بالمئة في 2011. وواصل اقتصاد تركيا وتيرة نموه بفضل التزام الحكومة بالانضباط المالي والسياسة الاقتصادية المتسقة، بينما تأثرت دول منطقة اليورو تأثرًا شديدًا جراء الأزمة المالية العالمية. وبالرغم من تحقيق الاقتصاد التركي نموًا متواضعًا بلغ 2.2 بالمئة في 2012 وأخفق في تلبية التوقعات، إلا أن هذا الأداء عرض تنويع أنشطة اقتصادية مختلفة في تركيا وأظهر حراكًا نسبيًا لهياكل البلاد الاقتصادية. عقب أزمة 2001 المالية وفترة التراجع اللاحقة، سجل الاقتصاد التركي باستمرار نموًا سنويًا عاليًا حتى أزمة 2008 المالية العالمية. وشهد الاقتصاد على مدى عقد 2002-2011، نموًا متوسطًا بلغ 6.5 بالمئة، مما يعد أداءً قويًا مقارنة بمتوسط نمو 4.7 بالمئة على مدى الثلاثين عامًا الماضية. ووفقًا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(OECD)، ستحقق تركيا نموًا سنويًا بمتوسط 6.7 بالمائة بين 2011 و2017 لتصبح أسرع بلدان المنظمة نموًا اقتصاديًا.2

2- كان لأداء البلاد القوي في النمو الاقتصادي السنوي بين 2002 و2012 تأثير إيجابي أيضًا في مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال نفس الفترة، وخلال عام 2012، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد 10504 دولارات أمريكية مقابل 3492 دولارًا في 2002. وعززت تركيا في الوقت ذاته مكانتها، بين البلدان النامية بمساعدة نموها الاقتصادي. لكن هذا التطور جعل ترويج إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية ضرورة مطلقة لهذا البلد، لضمان تراكم أكبر للمدخرات المحلية، ولإتاحة نمو أكثر وتركيز جهودها على قطاع الأعمال التنافسية، لتجنب الوقوع في شرك الدخل المتوسط، وهو مشكلة شائعة لدى الاقتصاديات النامية. وحسب تصنيف البنك الدولي للدول، الذي يُعرّف البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي للفرد دون 1105 دولارات بأنها «منخفضة الدخل»، والبلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين 3976 و12275 دولارًا بأنها «متوسطة الدخل»، والبلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي للفرد فوق 12276 دولارًا بأنها «مرتفعة الدخل». وتهدف خطة تركيا متوسطة الأجل لفترة 2013-2015 إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى 12859 دولارًا بحلول 2015، لتصبح دولة ذات دخل مرتفع حسب معايير البنك الدولي. إضافة إلى التحسينات السالفة في النمو الاقتصادي، اتخذت حكومة حزب العدالة والتنمية أيضًا تدابير معينة طويلة الأجل لمعالجة ارتفاع التضخم، وهو عنصر تقليدي في الاقتصاد التركي. وخلال التسعينيات، تسبّب نقص خطير في الاستقرار الاقتصادي ارتفاعًا مفاجئًا بمعدلات الفائدة قصيرة الأجل حيث ضعفت الليرة التركية وتفاقم الإنفاق العام المفرط خلال مواسم الانتخابات ارتفاع التضخم.

وتقلصت خلال هذه الفترة، المدخرات المحلية، وزاد الطلب المحلي، مما أدى بالحكومة لتوفير الأموال بواسطة الديون الخارجية. كذلك، حدثت الحكومة الأسعار والمرتببات على أساس مستويات تضخم السنوات السابقة، وبذلك أخفقت في معالجة عقبة هيكلية بوجه الحاجة الملحة لخفض معدلات التضخم. وبالمثل، تسبّب الضعف السريع لليرة التركية خلال

مسار أزمة 1994 الاقتصادية في زيادة التكاليف، بينما أجلت الحكومة ترتيبات التسعير للقطاع العام لتشهد على الفور معدلات تضخم من رقمين.

3- أدى ارتفاع معدلات التضخم إلى ضعف الليرة التركية على مرّ السنين، ودفع الحكومات المتعاقبة لتلبية الاحتياجات النقدية عن طريق طباعة أوراق النقد عالية القيمة.

4- قبل مضي وقت طويل، حولت هذه السياسية كل مواطن - للمفارقة - إلى مليونير. كانت برامج الإصلاح الاقتصادي لحزب العدالة والتنمية، وتداعياتها رائدة لجهود تحول هياكل الاقتصاد الكلي، التي سببت تضخمًا عاليًا في البلاد عقدين من الزمن. حدد نظام استهداف التضخم الذي اعتمدته الحكومة التركية عقب أزمة 2001 المالية مستويات التضخم المنشودة وأعلنها. وتحت هذا النظام، كانت أداة السياسة النقدية الأساسية المتاحة للبنك المركزي هي أسعار الفائدة قصيرة الأجل. ومثلت توقعات البنك المركزي، بشأن التضخم والمؤشرات الاقتصادية الأخرى، إنذارًا مبكرًا ضد الضغوط التضخمية التي قد تنشأ مستقبلاً، وكانت بمثابة مبدأ توجيهي لمسؤولي البنك المركزي، خلال عمليات صنع القرار بشأن أسعار الفائدة. أدت أزمة 2001 المالية لانصراف تركيا عن «السياسة النقدية القائمة على أساس أسعار الصرف المستهدفة» واعتماد سياسة «استهداف التضخم» بديلاً عنها. سمح هذا النهج للاقتصاد التركي بتسجيل معدل تضخم أحادي الرقم 9.4 بالمئة عام 2004، عقب معدل تضخم رهيب بلغ 54.4 بالمئة عام 2001. دفع الانتعاش السريع للاقتصاد، مقترنًا بالإرادة السياسية والدعم الشعبي والاستقرار الاقتصادي، حكومة حزب العدالة والتنمية عام 2005 إلى إصدار قرار بإسقاط ستة أصفار من الليرة التركية .

الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008:

5- أعاققت أزمة 2008 المالية العالمية استمرار معدل تضخم أحادي الرقم في تركيا. وارتفع معدل التضخم ليصل إلى 10.1 بالمئة عام 2008، لكنه عاد للانخفاض إلى رقم واحد في 2009 و 2010. بعد معدل تضخم سنوي بلغ 6.4 بالمئة في 2010، وسببت صدمات الطلب المفاجئة المتعلقة بالأغذية غير المجهزة والنفط والذهب - التي لا سيطرة للسياسات

النقدية عليها- معدل تضخم بلغ 10.45 بالمئة في 2011. وانخفض مع ذلك، معدل التضخم إلى 6.16 بالمئة في عام 2012، وهو أدنى مستوى تاريخي منذ 1968 .

الديون الخارجية وعجز الموازنة:

ساعد تأسيس الانضباط المالي في تركيا عقب انتخابات 2002 البرلمانية في خفض عجز موازنة البلاد، وبالتالي تحسين التوازنات المالية العامة. اعتمدت حكومة حزب العدالة والتنمية برنامج تقشف في 2003 لخفض التضخم وعجز الموازنة. مثلت الصدقية والشفافية وقابليتها للتوقع خصائص ثابتة للموازنات السنوية لحكومة العدالة والتنمية بين 2002 و2012. وركزت السياسة الاقتصادية للحكومة على الخصخصة الشاملة للمشروعات المملوكة للدولة، وبذلت جهودًا لخفض الإنفاق العام. بين 2004 و2007، وواصلت الحكومة تنفيذ برنامج اقتصادي ركز على تدابير تقليص [تبعات] المالية العامة. وعملت الحكومة في مجال السياسة المالية على تبسيط التشريعات الضريبية، وألغت عفوًا ضريبيًا من بدايات العقد الماضي، ووضعت بدلًا منه برنامج 'السلام الضريبي' الذي رفع عدد دافعي الضرائب لتوسيع قاعدتها الضريبية. وساعدت عائدات الضرائب الإضافية الناجمة عن هذه الخطوات في تمويل تنفيذ الحكومة لبرنامج اقتصادي جديد.

وتعكس الخطة متوسطة الأجل أيضًا التزام الحكومة بالانضباط المالي إزاء الماليات العامة. وقدرت الخطة انخفاضًا في نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 1.8 بالمئة في 2015. ومثلت القروض الخارجية الفادحة تحديًا خطيرًا للاقتصاد التركي رديًا من الزمن. و خلال التسعينيات، أدى تراكم ديون تركيا الخارجية الضخمة إلى عدم كفاية الاستثمار الأجنبي، ومن ثمَّ إلى تباطؤ ملحوظ في نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما أدت الديون الخارجية للبلاد إلى جانب اعتماد الحكومة على عائدات الضرائب و الأرباح القائمة على الاستثمار لتغطية مدفوعات الفائدة، إلى اعتقاد المستثمرين الأجانب بأن تركيا ستفرض ضرائب أكثر على عملياتهم في المستقبل. وامتنعوا من ثمَّ عن الاستثمار في البلاد.

6- شهدت تركيا مع عدم قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، صعوبات أكبر في سداد ديونها الخارجية وانخفاضًا كبيرًا في تدفق العملات الأجنبية، في حين ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار العملات الأجنبية مما أدى إلى تفاقم الوضع، وسبب تراكم الديون الخارجية الثقيلة على تركيا التي سيستغرق سدادها سنوات.

7-وزادت- إلى جانب التوقعات المحفوفة بالمخاطر المتعلقة بتركيا في الأسواق العالمية - تقييمات المؤسسات الدولية للتصنيف الائتماني تكلفة اقتراض البلاد. وأدت سلسلة من الحكومات الائتلافية قصيرة الأجل، مقترنة بانتخابات متكررة، بين 1990 و2001 لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي . ونجح حزب العدالة والتنمية في خفض نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لضمان قدرة البلاد على سداد ديونها الخارجية والتزاماتها نحوها. وساعدت السياسات الحكومية منذ 2002، مع زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي السنوي وحجم الصادرات أيضًا على تحسين مؤشرات المديونية، بل ونجحت تركيا في تحقيق مرتبة ائتمانية أعلى من مختلف الدول الأوروبية.

8- بينما بلغت نسبة صافي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي 38.4 بالمئة في 2002، وانخفضت النسبة إلى 24.2 بالمئة بحلول 2012. كما انخفضت نسبة صافي ديون القطاع العام الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 25.2 بالمئة في 2002 إلى 0.6 بالمئة في 2011. وانخفضت النسبة إلى الصفر في 2012 . كذلك، سيسفر تحليل الديون الاسمية للإدارة العامة لتركيا - بحسب تعريف الاتحاد الأوروبي- عن معلومات مهمة، ويسمح بمقارنة تركيا بدول الاتحاد الأوروبي حسب معايير ماستريخت، التي تُعد شرطًا مسبقًا للانضمام للوحدة الاقتصادية والنقدية بالاتحاد الأوروبي. فبينما تشترط معايير ماستريخت أن لا يتجاوز سقف الدين 60 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لأي بلد، فإن نسبة ديون تركيا إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز هذا السقف منذ 2004. مقارنة بتعريف الاتحاد الأوروبي لنسبة ديون الإدارة العامة في تركيا إلى الناتج المحلي الإجمالي البالغة 74 بالمئة في 2002. وحققت تركيا أداءً جيدًا بتقليل النسبة إلى 59.6 بالمئة في 2004، و36.9 بالمئة بحلول 2012. ستكشف جميع المؤشرات الاقتصادية في هذا الصدد، أن هذا الانخفاض الكبير في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يعود إلى

تركيز البلاد الثابت على الانضباط المالي والأداء الاقتصادي القوي، بالرغم من تفاوت التعاريف.

9- تناول الاقتصاد التركي الوضع بنجاح، في حين ضربت الأزمة المالية العالمية الاقتصاديات الأوروبية، وأصبح عرضة للحد الأدنى من تداعيات الأزمة فقط .

العودة الى النمو ونظام الرعاية الاجتماعية:

بالرغم من نمو الاقتصاد باضطراد من 2001 فصاعداً، ظل معدل البطالة نحو 10 بالمئة بين 2002 و2007، لكن بدأت التدابير طويلة الأجل، تؤتي نتائج في السنوات اللاحقة. وأتاحت هذه التدابير إلى جانب نجاح إدارة البلاد للأزمة المالية العالمية، تحقيق معدل بطالة بنسبة 9.3 بالمئة في 2013، و8.7 بالمئة في 2014 وفقاً لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- وهي دون نظيراتها بدول منطقة اليورو. 11 وبحسب تقدير الخطة متوسطة الأجل، ستخفض البطالة بحلول 2015 إلى 8.7 بالمئة. وضع نظام المساعدات الاجتماعية بتركيا بعد 2001 شبكة شاملة من برامج الرفاه الاجتماعي، وكلف عدة مؤسسات ووكالات بتنفيذها. قدمت الحكومة تمويلاً إضافياً خلال هذه الفترة، إلى برامج المساعدات الاجتماعية لتقليل تعرض الأسر محدودة الدخل للمخاطر الحالية والمستقبلية المرتبطة بالأزمات الاقتصادية. وهكذا، أنفق مشروع تخفيف المخاطر الاجتماعية (SRMP) إجمالي 500 مليون دولار بين 2001 و2006 لمراقبة وخفض الفقر، وكذلك لتقوية المؤسسات ذات الصلة. وتكفل نظام المساعدات الاجتماعية بنفقات علاج المواطنين محدودي الدخل، وقدم مساعدات عينية ونقدية من خلال برامج للأطفال والطلاب، والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة. ووفرت الحكومة في هذه الأثناء أموالاً إضافية للوكالات الحكومية، التي تقدم خدمات اجتماعية أساسية للأسر محدودة الدخل.

كان هذا سياق إدخال الحكومة التركية برنامج التحويلات النقدية المشروطة، وهو نظام دعم اجتماعي للفئات الأقل دخلاً ويستهدف زيادة كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. كما اتخذت الوكالات الحكومية خطوات إضافية لإتاحة فرص أكبر لمحدودي الدخل للوصول إلى خدمات اجتماعية لتوليد الدخل وإيجاد فرص عمل بجهد لتحديد أصحاب

الحق في الاستفادة من برامج المساعدات الاجتماعية بشكل صحيح، أدخلت الحكومة نظام «تحديد النقاط» لضمان تقييم استحقاق المستفيدين من المعونة الاجتماعية بشكل مستقل. وأخذ نظام «تحديد النقاط» في الاعتبار تعدد فئات المعونة الاجتماعية والفروق بين المناطق، واستهدف تطوير توزيع أعدل للدخل في البلاد بالاستفادة بالبيانات الكمية لتقييم الاستحقاقات التي يؤكدتها الباحثون الاجتماعيون عبر الزيارات المنزلية. يسهل نظام المساعدات الاجتماعية الجديد تبادل المعلومات بين المؤسسات المختلفة لتشكيل قاعدة بيانات مركزية للتعرف بشكل صحيح إلى احتياجات المتقدمين ولمنع حصول المستفيدين على دعم مالي من عدة وكالات عامة تزامنياً.

بالمثل، يشهد إنشاء وزارة جديدة للأسرة والسياسات الاجتماعية في 2011 بالتزام حكومة العدالة والتنمية بتحسين نوعية الخدمات الاجتماعية. وخصصت الحكومة لوزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية حصة من ميزانية 2013 السنوية أكبر من حصص الوزارات الأخرى: فقد زادت الميزانية السنوية للوزارة إلى 14.7 مليار ليرة تركية في 2013 مقارنة بنحو 8.8 مليار ليرة تركية في السنة السابقة. كما وفر الأداء القوي للاقتصاد التركي أيضاً أموالاً إضافية للسياسات الاجتماعية. وبينما بلغت النفقات المتعلقة بالمساعدات والخدمات الاجتماعية 0.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لتركيا في 2002، ارتفع إجمالي الإنفاق الاجتماعي بما في ذلك المدفوعات المختلفة لوكالة الضمان الاجتماعي في 2011 إلى 1.42 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. 13 بالتعبيرات المجردة، زاد الإنفاق الاجتماعي من 1.376 مليار ليرة تركية في 2002 إلى 18.216 ملياراً في 2012 .

الثانية عالمياً بانتاج العسل:

أحرزت تركيا في عام 2017 تقدماً كبيراً في إنتاج العسل ، ارتقت بفضلها إلى المرتبة الثانية عالمياً بعد الصين متصدرة الترتيب. وظهرت هذه الاحصائية بمناسبة اليوم العالمي للنحل، حيث تنتج 6.85% من إجمالي الإنتاج العالمي، متأخرة عن الصين صاحبة المرتبة الأولى بنسبة 30.6% من الإنتاج العالمي، في حين تأتي الولايات المتحدة ثالثة ب

5.35%. ووفقا لإحصائيات العام 2016؛ عدد أماكن العمل المزاولة لمهنة تربية النحل في تركيا بلغ 84047، أنتجت 105727 طناً من العسل.

المراجع:

أكتوبر 2014 على موقع واي باك مشين .

□ □ The World Bank: World Development Indicators Database.
Turkey Last revised on 7 July 2013.

□ □ The World Bank: World Development Indicators Database.
Gross Domestic Product 2012. Last revised on 1 July 2013.
محفوظة 03 يونيو 2018 على موقع واي باك مشين .

□ □ August 2013 "June industrial production up 1.4 pct, Q2 average
growth 3.2 pct" (تحقق من قيمة إمسار) =مساعدة . (زمان (صحيفة) 12 August
2013.

□ □ August 2013 "Turkey's GDP grows 3.2 pct in Q2"
إمسار) =مساعدة . (وكالة أنباء شينخوا . 12 August 2013 .

□ المعهد الإحصائي "Economic Outlook 2002-2011 & 2011-2017".

التركي

2012. □ مؤرشف من الأصل في 24 سبتمبر 2018 . اطلع عليه بتاريخ 12 أبريل

. 2013

- . 2012 est. كتاب حقائق العالم □ "GDP – Composition by Sector".
مؤرشف من الأصل في 11 أكتوبر 2018. اطلع عليه بتاريخ 25 أبريل 2013 .
- "Inflation Rate" □ البنك المركزي التركي. مؤرشف من الأصل في 21 يونيو 2016. اطلع عليه بتاريخ 03 مايو 2013 .
- "Inflation Rate 2013 and 2014" □ وكالة أنباء شينخوا. مؤرشف من الأصل في 4 مارس 2016. اطلع عليه بتاريخ 01 مايو 2013 .
- "2012 Exports figures of Turkey" □ كتاب حقائق العالم. 2012. مؤرشف من الأصل في 3 أكتوبر 2018. اطلع عليه بتاريخ 18 يوليو 2013 .
- "Exports Partners of Turkey" □ كتاب حقائق العالم. 2.